

دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة
مستقبلية - (الأردن دراسة حالة)

**The Role of Political Parties in Forming the
Parliamentary Government Future Study
Jordan Case Study**

إعداد

عبد الغني تيسير محمد الخلايلة

إشراف

الدكتورة سحر محمد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2020

ب

تفويض

انا عبد الغني تيسير محمد الخلايلة، أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكاتب، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد الغني تيسير محمد الخلايلة.

التاريخ: 2020 / 02 / 15 م.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية - الأردن دراسة حالة ".
 وأجيزت بتاريخ: 26 / 01 / 2020.
 للباحث: عبد الغني تيسير محمد الخاليلة.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفاً وعضواً داخلياً	د. سحر محمد الطراونه
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً وعضواً داخلياً	د. ريماء لطفي ابوحميدان
	الجامعة الأردنية	عضواً - من خارج الجامعة	أ. د أمين عواد المشاقبه

الشكر والتقدير

أشكر الدكتورة الفاضلة سحر محمد الطراونة المشرفة على هذه الرسالة، على جهودها الصادقة المخلصة التي بذلتها، وجزاها الله كل الخير.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الشرق الأوسط لما قدموه لي من معرفة وعلم وخبرات، وإلى أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإبرازها بالشكل العلمي المناسب وجزى الله الجميع خير الجزاء والله الموفق.

عبد الغني تيسير محمد الخلايلة

الإهداء

إلى وطني الغالي الأردن الحبيب.

إلى من جعل مشواري العلمي ممكناً، إلى أبي الرحيم.

إلى من تحت أقدامها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون.

إلى كل من ذكرت ونسيت أهدي هذا الجهد.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد راجياً من الله تعالى الاطالة بأعمارهم.

عبد الغني تيسير محمد الخلايلة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
الشكر والتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ح.....
فهرس المحتويات.....	و.....
الملخص باللغة العربية.....	ح.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ط.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة.....	1.....
مشكلة الدراسة.....	3.....
أهداف الدراسة.....	3.....
أهمية الدراسة.....	3.....
أسئلة الدراسة:.....	4.....
فرضية الدراسة.....	4.....
حدود الدراسة:.....	5.....
محددات الدراسة:.....	5.....
مصطلحات الدراسة:.....	5.....

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري.....	6.....
ثانياً: الدراسات السابقة.....	8.....
ما يميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات:.....	14.....
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات).....	14.....

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية الأردنية

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية.....	18.....
المبحث الثاني: تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية (ما قبل الاستقلال-2018).....	25.....

الفصل الثالث: دور التشريعات الأردنية في تعزيز المشاركة السياسية والعمل الحزبي

المبحث الأول: قوانين انتخاب أعضاء مجلس النواب.....38

المبحث الثاني: القوانين الناظمة للعمل الحزبي.....43

الفصل الرابع: الأحزاب السياسية وتشكيل الحكومة

المبحث الأول: ماهية الحكومة البرلمانية وأهميتها.....52

المبحث الثاني المعوقات والتحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية. 58

الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج والتوصيات

الخاتمة.....72

النتائج.....72

التوصيات.....74

قائمة المصادر المراجع.....76

دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية (الأردن دراسة حالة)

إعداد

عبد الغني تيسير محمد الخلايلة

إشراف

الدكتورة سحر الطراونة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على تشكيل حكومات برلمانية في ظل نصوص الدستور والتشريعات النازمة. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي والمنهج القانوني والمنهج النظمي. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أبرزها أن العمل الحزبي في الأردن مر بالعديد من المراحل والتجاذبات السياسية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال (1919-1946م) وحتى العام 2019، لعل أبرزها هو قيام الأحزاب السياسية بتشكيل حكومة برلمانية، سميت بحكومة سليمان النابلسي عام 1956، كما بينت الدراسة أن ضعف المشاركة السياسية الحزبية، وعدم وجود برامج حقيقية لهذه الأحزاب، تهدف الى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى ضعف الأساس الذي تقوم عليه الكتل البرلمانية، وبنائها على المصالح الشخصية للأعضاء، يشكلان عائقاً حقيقياً أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن. وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر التوعية بين صفوف الشباب الأردني، عن أهمية إقامة الحكومات البرلمانية، والاسترشاد بالأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، التي دعى فيها جلالة الملك الى ضرورة إجراء حواراً وطنياً شاملاً، وتفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن، للوصول الى مجتمع متقف سياسياً وعلى درجة كبيرة من الوعي بحقوقه وواجباته التي حددها الدستور، وبالتالي تفعيل العمل السياسي والحزبي الذي يعتبر أحد أبرز ركائز تشكيل الحكومات البرلمانية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الحكومة، الحكومة البرلمانية.

The Role of Political Parties in Forming the Parliamentary Government Future Study (Jordan Case Study)

Prepared by:

Abd AlGhani Tayseer Al-Khalayleh

Supervised by:

Dr-Sahar Mohammad Al tarawna

Abstract

This study aimed to determine the nature of party work in Jordan, and the extent of the ability of political parties to form parliamentary governments in light of the provisions of the constitution and relevant legislation. To achieve the objectives of the study, a descriptive analytical and historical approach were followed. The study concluded that the parties in Jordan have gone through many stages and political tensions from before the independence period to the present day. One of the most prominent events is the formation of a parliamentary government in 1956, as the study showed that the weakness of party work, and the lack of real and targeted programs for these parties, in addition The weak foundation on which the parliamentary blocs are based, and their focus on the personal interests of the members, constitute a real obstacle to the formation of parliamentary governments in Jordan. The study recommended the necessity of spreading awareness among Jordanian youth about the importance of establishing parliamentary governments, being guided by the discussion papers of His Majesty King Abdullah II Bin Al-Hussein, and activating the role of political formation institutions in Jordan, to reach a politically educated society and aware of its rights and duties that are included in the constitution, and thus activating political action And the party, which is considered one of the most prominent constituents of the formation of parliamentary governments.

Keywords: Political Parties, Government, Parliamentary Government

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية أحد أبرز وأهم مكونات النظام السياسي، وتؤدي دوراً أساسياً في تشكيله، وهي إحدى الوسائل التي تتبعها النخب السياسية للوصول إلى السلطة وإدارة النظام السياسي والحكومات في العديد من دول العالم الديمقراطية (نزال، 2015: 182).

كما تعد الأحزاب السياسية إحدى أشكال المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فمن خلالها يتم التعبير عن الآراء السياسية والاقتصادية بحرية، وهي تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى منتسبيها حول حقوقهم وواجباتهم التي حددها دستور الدولة، وبالتالي تجسد الفهم الحقيقي للديموقراطية وممارستها (حفصي، 2016: 2-3).

وفي الدول الديمقراطية تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في تشكيل وإدارة الحكومات، وتؤدي دوراً رقابياً يسمح بمراقبة ومحاسبة الحكومات على أفعالها، بفضل جهودها الهادفة إلى مراقبة السياسات العامة في الدولة والتأثير عليها، وبالتالي فإن الحكومات في الدول الديمقراطية تستمد قوتها من الأغلبية الحزبية التي تصل إلى المجالس النيابية بالاقتراع العام (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2004).

وهنا يرى الخزرجي (2004) أن الديمقراطيات الغربية بشكل عام تقوم أساساً على العمل الحزبي التشاركي، وهو ما يجعل للأحزاب السياسية دوراً كبيراً في العمل السياسي والاجتماعي، من خلال الوصول إلى السلطة وقيادة الحكومة، وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها، وهذا على النقيض من معظم الدول العربية التي لا يبدو هذا النموذج موجوداً في سياستها الداخلية سوى في

عدد محدود من الدول كالمغرب وتونس، فعظم الدول العربية لا يوجد للأحزاب السياسية فيها دور يذكر وقدرة على تشكيل حكومات برلمانية قوية قادرة على قيادة الحكومة كما هو الحال في الدول الغربية.

وفي الأردن برزت الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، بعد السماح للنخب السياسية بتكوين الأحزاب السياسية وإتاحة المجال لهم للعمل الحزبي، إلا أن الأحزاب السياسية في هذه الفترة لم ترقى إلى الطابع البرامجي الواضح، بعد ذلك ومنذ العام 1957 وحتى العام 1989 دخل الأردن في مرحلة جمود سياسي، وهي مرحلة فرض الأحكام العرفية، والتي حملت معها حظراً للعمل والنشاط الحزبي، إلا أنه وفي العام 1989 وبالتزامن مع ما شهدته البلاد من احتجاجات، تم العودة إلى الحياة الديمقراطية وتم إلغاء الحظر عن عمل الأحزاب السياسية، واستمرت الحالة الديمقراطية بالتوسع، وقد سجل التاريخ قيام الأحزاب السياسية الأردنية بتشكيل حكومة برلمانية، سميت بحكومة سليمان النابلسي 1956، والتي شكلها الحزب الوطني الاشتراكي آنذاك، بالتعاون مع عدة أحزاب سياسية أخرى، ومنذ ذلك الوقت لم يشهد الأردن ولادة حكومة برلمانية جديدة، بقيادة أحد الأحزاب السياسية أو ائتلاف حزبي من الأغلبية البرلمانية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتحديد الواقع الفعلي لدور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة، وما هو المطلوب لتحقيق هذا الدور مستقبلاً، من خلال تناول واقع الأحزاب السياسية في الأردن، ومدى تمثيلها في المجالس النيابية، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه وصول الأحزاب السياسية الأردنية لتشكيل حكومة برلمانية قادرة على تلبية طموح واحتياجات المواطنين.

مشكلة الدراسة

إن النظام السياسي الذي يضم أحزاباً سياسية ضعيفة، يكون غير قادر على كسب ثقة المواطنين، فهو يحتاج الى تطوير برامج قوية مبنية على سياسات واضحة تستجيب إلى تطلعات وهموم جميع المواطنين، وبالتالي فإن على هذه الأحزاب أن تكون قادرة في البداية على نشر الثقافة السياسية في المجتمع، من خلال تطوير برامج للتنشئة السياسية بالتشارك مع مؤسسات الدولة والحكومة، ومن ثم توضيح هذه البرامج للمواطنين من خلال حملات على مستوى عالٍ من الاحترافية للعمل السياسي، بهدف الفوز في الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومات.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها الوقوف على بيئة المجتمع الأردني وطبيعة العمل السياسي والحزبي فيه، وبيان مدى إمكانية إجراء التعديل على نصوص القوانين والأنظمة الحزبية لتتوافق مع مفهوم الحكومة البرلمانية ودعم الأحزاب السياسية الأردنية لتشكيل حكومة برلمانية قوية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على واقع الأحزاب السياسية في الأردن.
2. التحديات التي تواجه تفعيل الأحزاب السياسية في الأردن.
3. استشراف دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية مستقبلاً.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من جانبين، الأهمية العلمية والأهمية العملية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية

- تعتبر من الدراسات المهمة التي تتناول هذا الموضوع الذي يحتل درجة كبيرة من الأهمية في النظم السياسية بشكل عام، والنظام السياسي الأردني بشكل خاص، حيث ان موضوع تشكيل الأحزاب السياسية للحكومة البرلمانية يكتسب أهمية كبيرة في النظام السياسي الأردني، لما له من أثر في عملية التنمية السياسية وتعميق المشاركة السياسية.

ثانياً: الأهمية العملية

- تعتبر هذه الدراسة ضرورية لصانع القرار السياسي في الأردن، وأعضاء مجلس النواب، ومرجع مهم لهم للاستشارة به لبناء القدرات اللازمة لتطبيق الحكومة البرلمانية.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى الإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي: ما الدور الحالي والمستقبلي للأحزاب السياسية الاردنية في تشكيل الحكومات؟

ومن خلال التساؤل الرئيس تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما واقع الأحزاب السياسية في الأردن؟
2. ما التحديات التي تواجه تفعيل الأحزاب السياسية في الأردن؟
3. ما دور الأحزاب السياسية في الأردن في تشكيل الحكومة البرلمانية مستقبلاً؟

فرضية الدراسة

بناء على مشكلة البحث ستعتمد هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً فاعلاً في تشكيل الحكومة البرلمانية في الاردن.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

- 1) الحد الموضوعي: دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومية البرلمانية دراسة مستقبلية.
- 2) الحد المكاني: الأردن.
- 3) الحد الزمني: ستغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من مرحلة ما قبل الاستقلال (1919-1946م) وحتى العام 2019.

محددات الدراسة:

واجهت الدراسة الحالية محددات تتمثل في التالي:

- 1) محدودية الوقت المحدد لإجراء الدراسة.
- 2) تشعب موضوع الدراسة وقلة المراجع العلمية حوله.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: الحزب السياسي

1. لغة: هو جماعة الناس، وهو كل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم

بعضاً (ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 308-309).

2. اصطلاحاً: هو جماعة متحدة من الأفراد، تسعى من خلال الجهود المشتركة إلى تحقيق

المصلحة الوطنية، وفقاً للمبادئ الخاصة التي يعتنقها أفراد هذه الجماعة (الكاظم

والعاني، 1991، ص 67).

3. اجرائياً: ويقصد به الأحزاب السياسية المرخصة والموجودة في الأردن.

ثانياً: الحكومة

- لغة: مصدر الثلاثي (حكم) واسم مصدر من (غير الثلاثي)، ومن معانيها ردّ الظالم عن الظلم (معجم المعاني الجامع، 2017).
- اصطلاحاً: مجموعة من الأشخاص تحكم بلداً أو دولة ما (Della, 2003: 703).
- إجرائياً: السلطة التنفيذية التي تدير شؤون الدولة وتتشكل من عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية التي تقوم بتسيير شؤون الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين.

ثالثاً: الحكومة البرلمانية

- اصطلاحاً: هي الحكومة التي تنبثق عن السلطة التشريعية وتكون من الغالبية الحزبية في المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب (المصري، 2017، ص6).
- إجرائياً: الحكومات التي يتم تشكيلها في الأردن.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً الإطار النظري

تقوم الأحزاب السياسية بدور بارز كقناة للتواصل بين كافة شرائح المجتمع من جهة والحكومة من جهة أخرى، ويتحدد مستوى كفاءة الأحزاب السياسية من خلال قوة الروابط بينها وبين أبناء المجتمع، ومدى قدرتها على إيصال مطالبهم إلى الحكومة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في السياسات الحكومية وتوجيهها (Lust-Okar, 2001:546).

برزت الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، بعد السماح للنخب السياسية بتكوين الأحزاب السياسية وإتاحة المجال لهم للعمل الحزبي، حيث جاء في المادة (11) من القانون الأساسي لعام 1928 "لجميع الأردنيين الحرية في الاعراب عن آرائهم ونشرها، وأن

يعقدوا الاجتماعات معاً وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون"، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأحزاب السياسية في هذه الفترة لم ترقى إلى الطابع البرامجي الذي يحمل برنامجاً سياسياً واقتصادياً واضحاً وقابلاً للتطبيق على أرض الواقع. إلا انه ومع مرور الوقت بدأت الأحزاب السياسية الأردنية تأخذ دوراً أكثر ايجابية في العمل السياسي، وما عزز من ذلك هو التعديلات المستمرة على قوانين الأحزاب التي سعى المشرع الأردني من ورائها الى زيادة فاعلية العمل الحزبي ورفع مستوى المشاركة فيها من قبل كافة شرائح المجتمع الأردني.

وقد مرت التشريعات الناظمة لعمل الأحزاب السياسية في الأردن بالعديد من التعديلات، وكان الهدف من وراء ذلك زيادة وتعزيز المشاركة السياسية والعمل الحزبي بشكل عام، وحث أبناء المجتمع للانخراط في الحياة السياسية. فكانت البداية مع إقرار قانون الأحزاب لسنة 1992 واتساع نشاط العمل الحزبي، وذلك بعد فترة طويلة من العمل السري للأحزاب (مركز القدس للدراسات السياسية، 2011).

وتم أجراء تعديلات على قانون الأحزاب في العام 2007 وتم العمل بالقانون المعدل (قانون الأحزاب عام 2007)، وفي العام 2012 صدر قانون الأحزاب رقم (16) لسنة 2012م، وبعدها جاء قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 – المعمول به حالياً (قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لعام 2015).

الحكومة البرلمانية هي الحكومة التي تحصل على ثقة أغلبية أعضاء البرلمان ليتم تشكيلها، وتقوم العلاقة بين الحكومة والبرلمان على أسس واضحة، قائمة على التوازن واستقلالية السلطات، بحيث لا تطغى سلطة على أخرى، وتتجسد هذه العلاقة بإعطاء الحق لأعضاء البرلمان لأن يسحبوا ثقتهم من هذه الحكومة، كما يحق للحكومة أن تقدم طلباً إلى رئيس الدولة لحل البرلمان والعمل على

إجراء انتخابات مبكرة، وفي هذه الحالة يكون للسلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة تعاون وتوازن" (الكاظم والعاني، 1990).

حيث تحتل الحكومات البرلمانية بشكل عام مستوى عالٍ من الأهمية في النظم السياسية القائمة، وأهمية خاصة في النظام السياسي الأردني، لما في ذلك من أثر كبير في عملية الإصلاح السياسي المنشود، وتعزيز المشاركة السياسية بين كافة أطراف المجتمع الأردني والقوى الحزبية والنقابية (المصري، 2017: 4).

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة الطراونة (2018) بعنوان "البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى البيئة الأردنية، وإمكانية قيام حكومة برلمانية، وذلك من خلال دراسة قانون الانتخابات والأحزاب السياسية وبنية المجتمع الأردني، وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة التعرف إلى نشأة الحكومات البرلمانية والأحزاب السياسية في العالم، مع الأخذ بأقدم نموذج طبق الحكومات البرلمانية وهو النموذج البريطاني، وكذلك التعرف إلى نشأة الأحزاب السياسية والحكومات الأردنية المتعاقبة، وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني وقانون الانتخاب كان لها أثر في إمكانية قيام حكومات برلمانية. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التعديلات التي طالت الدستور الأردني، عام 2014م، وتعديلات قانون الانتخابات عام 2016م سوف يكون لهما دور إيجابي وأثر كبير في الوصول إلى الحكومات البرلمانية في المستقبل، التي تعزز بدورها العمل الديمقراطي الصحيح. وقد قدمت الدراسة

عددا من التوصيات من أبرزها تعديل قانون الأحزاب السياسية الأردني لسنة 2015 خصوصاً فيما يتعلق ببنية الحزب وعدد الأعضاء، وأن تتم إعادة صياغته بما يتناسب مع تمثيل جميع المحافظات الأردنية داخل الحزب الواحد، بدلا تشكيل الحزب من محافظة واحدة أو من عدد من المنتفذين، وأن يتم ذكر العنصر النسائي والشبابي في صياغته بشكل صريح، حتى يكون طابع الحزب ديمقراطي وغير مقتصر على فئات محددة.

- دراسة نصراوين (2017) بعنوان النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة

هدفت هذه الدراسة الى تحليل النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن، وذلك من خلال الوقوف على النصوص القانونية النازمة للحق في تأسيس الأحزاب السياسية كما وردت في قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (39) لسنة 2015، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على أهم الأحكام القانونية الخاصة بتعريف الحزب السياسي وشروط تأسيسه، والاجراءات القانونية الخاصة بتأسيس الأحزاب السياسية، كما هدفت الدراسة الى تحليل النصوص القانونية النازمة لحل الأحزاب السياسية في القانون، والتي حاول من خلالها المشرع الحد من الوصاية الحكومية على مصير الأحزاب السياسية، وذلك بإسناد الحق في حلها إلى القضاء ليكون صاحب اليد العليا في تقرير بقاء الحزب السياسي من عدمه، بالمقارنة مع مجموعة من القوانين العربية للوقوف على نقاط الضعف والقوة في القانون الأردني. وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (39) لسنة 2015 كان له دور في تكريس فكرة استقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها أنه على الرغم من كون الحق في تأسيس الأحزاب السياسية مكفولا بموجب الدستور، فإن ممارسته وفق أحكام القانون الأردني تخضع لسطوة جهة حكومية تفرض شروطا وإجراءات طويلة ومعقدة لتسجيل الحزب السياسي. وقد

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات من أبرزها، ضرورة مراجعة النصوص القانونية النازمة للحق في تأسيس الأحزاب السياسية بشكل يكرس هذا الحق الدستوري، وذلك من خلال تفعيل استقلالية الجهة القانونية المرتبطة بتأسيس الأحزاب السياسية والاشراف عليها وعدم تبعيتها للسلطة التنفيذية من خلال تعيين موظفين حكوميين فيها.

- دراسة المصري (2017) بعنوان متطلبات ومعوقات تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن

دراسة استطلاعية على أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر

هدفت هذه الدراسة الى تحديد متطلبات ومعوقات تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن، من خلال تقييم مزايا وإيجابيات الحكومات البرلمانية، وكيفية الوصول إليها، وما المعوقات التي تحول دون تحقيقها، والسبل التي تقود الى حكومات برلمانية فاعلة تؤدي دورها على أكمل وجه، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة على عينة مؤلفة من (54) نائباً من أصل (150) نائب من أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر، خلال الفترة من (2011-2016). قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن الحكومات البرلمانية تعد خير نموذج لتطبيق الديمقراطية، وأن تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن يساعد على تحقيق وضمان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي الأردني. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أبرزها أن الدستور الأردني ووفقاً للمادة (85) منه قد أجاز تشكيل حكومات برلمانية، كما بينت نتائج الدراسة وجود معوقات تعيق تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن بدرجة كبيرة وهي، عدم وجود قوائم حزبية فقط، وعدم وجود احزاب سياسية لها قاعدة جماهيرية كبيرة، وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات اهمها، ضرورة إجراء مراجعة شاملة لقانون الأحزاب الحالي، وتعديل التشريعات لإزالة الأحكام التي تعيق تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.

- دراسة العدوان (2014) بعنوان الأحزاب الأردنية والمشاركة السياسية: الأحزاب القومية

واليسارية انموذجاً

هدفت هذه الدراسة الى معرفة وكشف الجوانب الأساسية المختلفة لتوجه الأحزاب القومية واليسارية للأخذ بالمشاركة السياسية، وموقف النظام السياسي الأردني من مشاركة هذه الأحزاب في الحياة السياسية، خلال الفترة الزمنية الممتدة من خمسينيات القرن الماضي حتى العام 2010. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي، الذي يضم في ثناياه مناهج عدة، من أهمها المنهج الوصفي نظراً لكونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات. قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة ايجابية طردية بين استجابة النظام الحاكم في الأردن للسماح للأحزاب اليسارية والقومية بالمشاركة السياسية، وبين ما يواجهه من تحديات من الأحزاب القومية واليسارية وضغوط اقليمية لهذا التحول كوسيلة للخروج من التحديات أو التخفيف منها لتدعيم شرعية واستمرار النظام السياسي. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أبرزها ان هناك عدد من التحديات السياسية والمالية والتشريعية التي تواجه العمل الحزبي بشكل عام، والتي عملت على الحد من تطور هذه الأحزاب وإمكانية مشاركتها في السلطة، أو التأثير في نظام الحكم من أجل الوصول الى تداول السلطة. وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومات الأردنية بإشراك الأحزاب في العملية السياسية من خلال المشاركة في تشكيل الحكومات وتداول السلطة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة ستاباغير، وسولثونس (Stubager & Slothuus, 2013):

What are the sources of political parties' issue ownership? Testing four explanations at the individual level

هدفت الى جمع وتقييم أربعة تفسيرات مختلفة لتصورات الناخبين حول ملكية قضية الأحزاب السياسية، وهي: حزبية الناخبين، والمواقف، والتطورات الواقعية المتصورة في العالم، والملكية القائمة على الدوائر الانتخابية. اعتمدت الدراسة على النظريات والدراسات السابقة للتوصل الى النتائج، كما استخدمت تدابير جديدة تم تنفيذها في دراسة استقصائية وطنية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن المصادر الأربعة تمارس تأثيراً مستقلاً، وإن كان مختلفاً، على تصورات ملكية قضايا الناخبين. على الرغم من أن حزبية الناخبين تميل إلى الهيمنة على تصورات ملكية القضايا، فإن المواقف وتقييم الأداء أمر مهم أيضاً. علاوة على ذلك، فإن عنصر الملكية له تأثير كبير ومستقل على تصورات الملكية.

دراسة فورد، وكاتس (Ford & Cutts, 2012):

Strategic Eurosceptics and polite xenophobes: support for the United Kingdom Independence Party (UKIP) in the 2009 European Parliament elections

هدفت الى اجراء تحليل فردي لمستوى الدوافع الاجتماعية والمواقفية لدعم حزب استقلال المملكة المتحدة في انتخابات 2009 للبرلمان الأوروبي. اعتمدت الدراسة على مجموعة بيانات فريدة من نوعها واسعة النطاق لإجراء ذلك التحليل، كما تم استخدام بيانات المسح التي تم جمعها من لوحة YouGov على الإنترنت خلال الأسبوع السابق لانتخاب البرلمان الأوروبي. تم وضع البيانات في ملف تعريف المؤهلين الناخبون في المملكة المتحدة على أساس العمر والجنس والطبقة الاجتماعية والمنطقة وهوية الحزب وقراء الصحف، كما تم استهداف أهداف البيانات المرجحة من إحصاء عام

2001، وهو مسح وطني للقراء يتكون من 34000 مقابلة عشوائية وجهاً لوجه تُجرى سنوياً، وتقديرات YouGov لهوية الحزب. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أنه على الرغم من أن الانتماء الأوروبي هو الدافع الأكثر أهمية لدعم حزب استقلال المملكة المتحدة الا أنه ليس العامل الوحيد، إذ أن من العوامل الهامة الأخرى أيضاً وجود دوافع سلوكية أخرى، وهي عدم الرضا تجاه الأحزاب السائدة وكره الأجانب. وتوصلت الدراسة الى أن حزب استقلال المملكة المتحدة قد نجح في جذب الدعم الأساسي من مجموعات مثل النساء اللاتي رفضن تقليدياً أحزاب اليمين المتطرف مثل الحزب الوطني البريطاني.

دراسة نهار (2012, Nahar):

"The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections".

تأثير الأحزاب السياسية على الانتخابات البرلمانية الأردنية عام 2007 "

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي قامت به الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2007، وبيان فاعلية الأحزاب السياسية الأردنية في العملية السياسية والانتخابات النيابية، والمشكلات التي تعترض طريقها، وسبل حلها، مستندة إلى المنهج الوصفي التحليلي. قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن للأحزاب السياسية الأردنية دور فاعل في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2007. وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية في الأردن لا تزال محدودة النشاط والفاعلية في الانتخابات النيابية، رغم السماح لها بالعمل منذ تأسيس الدولة الأردنية، ويعود ذلك، في نظر الباحث، إلى أسباب تتعلق بطبيعة تلك الأحزاب، وسيطرة العامل الشخصي بين قياداتها، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة المجتمع الأردني ذاته. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات من أبرزها إجراء حوار عقلاني جاد بين الحكومة والمنظمات السياسية المختلفة

على أساس المصالح الوطنية، وقيام الحكومة بدعم الأحزاب السياسية وأنشطتها في الساحة السياسية من خلال التشاور وإشراكهم في تنفيذ السياسات الوطنية، بالإضافة إلى إشراكهم في تشكيل الحكومات من أجل تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي.

ما يميز هذه الدراسة عما سبقها من دراسات

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين للباحث ان الدراسة الحالية تتميز بعدد من الجوانب، من أهمها، في عنوانها الذي تناول دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومية البرلمانية دراسة مستقبلية، كما أنها تتناول الأردن كدراسة حالة لرؤية الأحزاب المستقبلية في شكل الحكومة البرلمانية، إضافة في تاريخها الذي يتميز بتوجه الأردن نحو عملية اصلاح سياسي شاملة ووجود طروحات مستقبلية لتمكين الأحزاب في القيام بأدوار هامة في السياسة الأردنية.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج النظمي، والمنهج القانوني، والمنهج الاستشراقي، وذلك لأن ضرورات البحث تستلزم استخدام تلك المناهج، وهي الأفضل لمثل هذه الدراسات، وما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات عززت أو قيدت المشاركة السياسية والحزبية بشكل عام، وحدثت من دور الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة برلمانية قوية قادرة على تلبية طموحات وآمال المواطنين.

- المنهج الوصفي التحليلي: القائم على التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها

الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها.

- **المنهج التاريخي:** القائم على دراسة ووصف وتسجيل الوقائع والأحداث الماضية، للوصول الى تعميمات وحقائق تساعد على فهم الحاضر بناء على أحداث الماضي، وللتنبؤ بالمستقبل.
- **المنهج القانوني:** القائم على استعراض النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة بموضوع البحث وربطها وتحليلها بما يتناسب مع الموضوع.
- **المنهج النظمي:** القائم على تحليل كافة العناصر المؤلفة لمشكلة الدراسة والعوامل المؤثرة فيها، وذلك لتحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة.
- **المنهج الاستشراقي:** وهو القائم على استشراق المستقبل من خلال رصد الاتجاهات والمؤشرات الحاضرة والماضية التي قد توضح بعض الأدلة المستقبلية من عناصر الظاهرة موضع الدراسة، والتوقع المستقبلي، ومن ثم الوصول إلى البدائل المستقبلية.

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية الأردنية

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية

(ما قبل الاستقلال-2018)

تمهيد

يعرف الحزب السياسي بأنه تجمع بين الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية المشتركة ويعملون على تحقيقها على أرض الواقع، من خلال جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين للانتماء إليها والوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على القرارات الحكومية في الدول التي تتواجد فيها. حيث تلعب الأحزاب السياسية دوراً مؤثراً في تعزيز مفهوم الديمقراطية، باعتبارها الجهات المبادرة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، من خلال قيامها بجمع المطالب من المجتمع وتحويلها إلى برامج عمل وسياسات، إضافة إلى تأهيلها لأشخاص لتولي المناصب التنفيذية والتشريعية في الدولة، والقيام بالدور الرقابي على عمل الحكومة.

ومن خلال هذا الفصل تم اتباع المنهج التاريخي من خلال تسليط الضوء على واقع الأحزاب السياسية الأردنية، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية الأحزاب السياسية، أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية (ما قبل الاستقلال-2018) وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية (ما قبل

الاستقلال-2018)

المبحث الأول

ماهية الأحزاب السياسية

تم التطرق في هذا المبحث الى ماهية الأحزاب السياسية، من خلال تقسيمه الى مطلبين، في المطلب الأول تم تحديد مفهوم الأحزاب السياسية، أما المطلب الثاني فخصص للتعرف على الأحزاب السياسية في الأردن، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

نشأت الأحزاب السياسية في شكلها الحديث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، وأصبح مصطلح الحزب مطبقاً منذ ذلك الحين على الجماعات المنظمة التي تسعى للوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية (Sundquist, 2011).

وفي بريطانيا هناك خلاف على الفترة التي تأسست فيها الأحزاب السياسية، فالبعض ذكر أنها نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والبعض الآخر ذكر أن الأحزاب السياسية نشأت في القرن السابع عشر، وتحديداً في العام 1688 بعد الثورة المجيدة (ثورة البرلمان الثانية).

والأحزاب السياسية تعد أحد المؤشرات الأساسية الدالة على تطور النظام السياسي لأي دولة، وتأخذ مكانة كبيرة في أنظمة الحكم والسلطة فيها، وبذلك تعتبر عنصراً من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته، فالحزب السياسي هو تنظيم قانوني يسعى للوصول الى السلطة، ويلعب دوراً بارزاً في النظام السياسي للدولة، وعن طريقه يسعى مرشحي الأحزاب إلى إدارة النظام السياسي وقيادة مؤسسات الدولة الحكومية من خلال تولي المناصب الحكومية (نزال، 2015: 185).

وتسعى الأحزاب السياسية الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات التي تقام لاختيار ممثلي الشعب في البرلمان، وكذلك المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر، في رسم السياسات الحكومية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الدولة والمجتمع (Slothuus & De Vreese, : 632 2010). كما تتزايد أهمية دور الأحزاب السياسية في كافة أنظمة الحكم وتأثيرها في رسم الحياة السياسية، مما يجعلها تتنافس فيما بينها للفوز والحصول على أغلبية المقاعد النيابية لتولي مقاليد السلطة، وبالتالي تمكينها من تطبيق برامجها وخططها الحزبية (الظاهري والعكيلي، 2017).

وقد عرف (Petersen et al, 2013: 2-3) الأحزاب السياسية على أنها "هيئات منظمة تضم أشخاصًا متشابهين في التفكير ويعملون على انتخاب مرشحين للمناصب العامة يمثلون قيمهم في مسائل السياسة".

ومن منظور أوسع، فإن الحزب السياسي هو وسيلة تتيح للشعب إبداء الآراء السياسية والتحدث مع الحكومة في كافة القضايا التي تهم الصالح العام، لذلك يجب أن يكون لكل حزب سياسي ثلاثة عناصر رئيسية هم القادة، والأعضاء النشطين، والمتابعون (Caul, 1999).

والحزب السياسي هو "تنظيم حر لأشخاص من مبادئه وأهدافه المشاركة في إدارة الأمور العامة، بما في ذلك ما كان من خلال طرح مرشحين لانتخابات حرة وديمقراطية" (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2011: 17).

كما يعرف الحزب السياسي بأنه "منظمة اجتماعية تقوم بأنشطة لصالح الجماعة، الأمر الذي يعني وجود أفراد يقومون بأدوارهم داخل الوحدة الاجتماعية ويعملون على تحقيق أهداف معينة" (العدوان، 2014: 190).

كذلك تعرف الأحزاب السياسية بأنها "تنظيم سياسي دائم يسعى إلى الحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، لغايات تنفيذ سياسة محددة مستمدة من مبادئه الأساسية" (الشرقاوي، 2007: ص 200).

وقد عرف المشرع الأردني الحزب السياسي بأنه "كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون، بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة" (المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لسنة 2015).

وهناك العديد من الأحزاب السياسية في الأردن التي ترشح نفسها للانتخابات، إذ أن وجود الحزب السياسي هو في الواقع أمر إيجابي، فهو يتيح للشعب الاختيار لاتخاذ قرار أكثر تطوراً وفعالية، علاوة على ذلك، فإنه يدفع الأحزاب السياسية الأخرى لالقيام بأفضل الأعمال من أجل المنافسة وللغوز بالانتخابات (Lust-Okar, 2001).

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الأردن

نشأت الأحزاب السياسية في الأردن بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على إيجاد التعددية الحزبية، وذلك من خلال إفساح المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية وتشجيع العمل الحزبي.

بعد ذلك ومنذ العام 1957 وحتى العام 1989 دخل الأردن في مرحلة جمود سياسي، ودخلت البلاد في مرحلة الأحكام العرفية، والتي حملت معها حظراً للعمل الحزبي (الغزال، 1996). إلا أنه وفي العام 1989 وبالتزامن مع ما شهدته البلاد من احتجاجات، تم العودة الى الحياة الديمقراطية، فتم إلغاء العمل بالأحكام العرفية، ورافق ذلك إلغاء الحظر عن عمل الأحزاب

السياسية، وإصدار قانون الأحزاب رقم (30) لسنة 1991، الذي أكد على أن تعمل الأحزاب السياسية من داخل النظام السياسي.

والأحزاب السياسية في الأردن تتوزع على خمسة تيارات حزبية تتضمن تيار الأحزاب الإسلامية، وتيار الأحزاب اليسارية، وتيار الأحزاب القومية، بالإضافة الى تيار أحزاب الوسط وأحزاب المصالح. ويندرج التيار الإسلامي واليساري والقومي تحت (الأحزاب العقائدية)، بينما يطلق على تيار أحزاب الوسط بـ (أحزاب البرامج) (مركز القدس للدراسات السياسية، 2006).

وقد أشار (مركز القدس للدراسات السياسية، 2007) الى أنه يندرج تحت إطار الأحزاب الإسلامية (3) أحزاب رئيسية تتضمن "حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الاصلاح، وحزب الوسط الإسلامي". بينما تضم الأحزاب اليسارية (6) أحزاب رئيسية هي: "الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشغيلة الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني، وحزب اليسار الديمقراطي الأردني، والحزب التقدمي". أما الأحزاب القومية فتندرج تحت مظلتها (7) أحزاب وهي "حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب الأرض العربية، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية، وحزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية، وحزب العمل القومي". وقد ضمت أحزاب الوسط (10) أحزاب رئيسية وهي (الحزب الوطني الدستوري الأردني، حزب المستقبل الأردني، حزب جبهة النهضة الوطنية، جبهة العمل الوطني الأردني، حزب أحرار الأردن، حزب الحياة الأردني، حزب العدالة والاصلاح الأردني، حزب الشراكة والإنقاذ، حزب العون الوطني، حزب التحالف المدني) (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2015).

ووفقاً للمناقشة فإن الأحزاب السياسية قد تركزت على أربعة تيارات أو اتجاهات سياسية وهي

(مناقشة، 2017: 131):

أولاً: التيار القومي:

يشكل هذا التيار حزب جبهة العمل القومي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، ويتمحور هذا التيار على أفكار ومبادئ الوحدة العربية، والحرية والاشتراكية، ورسالة الأمة، ويقوم على مبدأ أن الوطن العربي هو وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ.

ثانياً: التيار اليساري:

يمثل هذا التيار حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الحركة القومية الديمقراطية المباشرة، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعبية الديمقراطية الأردني، ويتمحور هذا التيار في المبادئ والأفكار الأيديولوجية الماركسية، وقامت هذه الأحزاب بتعديل مبادئها ومنطلقاتها لكي تتلائم والدستور الأردني، وقانون الأحزاب.

ثالثاً: التيار الإسلامي:

يتكون هذا التيار من حزب الوسط الإسلامي، وحزب الحركة العربية الإسلامية (دعاء)، وحزب جبهة العمل الإسلامي الذي يشكل أغلبية التيار الإسلامي ويتم دعمه من قبل جماعة الإخوان المسلمين التي تعرف بنفوذها الشعبية الواسعة، وينظر هذا التيار إلى تقديم الدين الإسلامي على أنه منظومة من الأفكار والمبادئ والبرامج التي تساعد على اتخاذ القرار وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية، وهو كذلك يسعى إلى تنفيذ الشريعة الإسلامية في الأنشطة الحياتية المختلفة.

رابعاً: التيار المحافظ الوسطي (المعتدل):

يتشكل هذا الحزب من عدة أحزاب أبرزها حزب الجبهة الأردنية الموحدة، وحزب التيار الوطني، وحزب الإصلاح، وحزب والحزب الوطني الدستوري، ويسمى التيار المحافظ كذلك بالاتجاه الليبرالي، وهو يقوم على أفكار ومبادئ عامة وطنية لا تتضمنها عقيدة واحدة، مثل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والإيمان بالديمقراطية، والتعددية السياسية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والحريات العامة، وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية.

وفيما يلي قائمة بأسماء الأحزاب السياسية الأردنية المسجلة، وقيد التأسيس حتى العام 2017

جدول رقم (4)

قائمة الأحزاب السياسية الأردنية لعام (2017)

الرقم	اسم الحزب	الرقم	اسم الحزب
.1	حزب جبهة العمل الإسلامي	.2	حزب الحياة الأردني
.3	الحزب الشيوعي الأردني	.4	حزب الحرية والمساواة
.5	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	.6	حزب جبهة العمل الوطني الأردني
.7	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي	.8	حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي
.9	الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية	.10	حزب الوفاء الوطني
.11	الحزب الوطني الدستوري	.12	حزب الفرسان الأردني
.13	حزب الوسط الإسلامي	.14	حزب أردن أقوى
.15	حزب الرسالة	.16	حزب الإصلاح الأردني
.17	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	.18	حزب مساواة الأردني
.19	حزب الرفاة	.20	حزب الشورى الأردني
.21	حزب التيار الوطني	.22	حزب البلد الأمين
.23	حزب العدالة والتنمية	.24	حزب العون الوطني الأردني
.25	حزب الإتحاد الوطني الأردني	.26	حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني
.27	حزب الشباب الوطني الأردني	.28	حزب العهد الأردني
.29	حزب العدالة والإصلاح	.30	حزب المستقبل الأردني

حزب الاتجاه الوطني الأردني	.32	حزب الإصلاح والتجديد	.31
حزب جبهة النهضة الوطني الأردني	.34	حزب الأنتصار الأردني	.33
حزب الوعد الأردني	.36	حزب العدالة الاجتماعية الأردني	.35
حزب الراية الأردنية	.38	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	.37
الحزب العربي الأردني	.40	حزب العربي التقدمي	.39
حزب الوحدة الوطنية الأردني	.42	حزب العمل الشعبي الأردني	.41
حزب أحرار الأردن	.44	حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	.43
حزب النداء	.46	حزب الشهامة الأردني	.45
أحزاب أخرى قيد التأسيس		حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني	.47
حزب الفضيلة الأردني		حزب المحافظين	.48
حزب الخضر الأردني		حزب الحركة القومية للديمقراطية	.49
حزب الإخاء الأردني		الحزب الوطني الأردني	.50

المصدر: مشاقبة، أمين (2017)، النظام السياسي الأردني: القانون الدستوري لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011، ط13، : 133.

المبحث الثاني

تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية

(ما قبل الاستقلال-2018)

مر العمل الحزبي في الأردن بالعديد من المراحل والتجاذبات السياسية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال (1919-1946م) وحتى يومنا هذا، والتي سنستعرضها من خلال هذا المبحث الذي سنقسمه الى ثلاثة مطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال (1919-1946م)

ارتبط وجود الأحزاب السياسية ونشأتها في المنطقة العربية ومن بينها الأردن، بمقاومة السيطرة التركية، والاحتلال الفرنسي والبريطاني لعدد من الدول العربية (مثل مصر، سوريا، الأردن)، دون إغفال دور الحركات الدينية الإسلامية في نشأة الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني الإسلامي، كحزب الإخوان المسلمون، وحزب التحرير الإسلامي (النعيمات والدروع، 2016: 37).

وقد بدأت الأحزاب السياسية في الأردن قبل الإعلان عن تأسيس امارة شرق الأردن، ففي عهد الحكومة الفيصلية عام 1919، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفضح أمر اتفاقية سايكس بيكو ووعده بلفور، انتسب بعض الأردنيين لحزب الاستقلال السوري، وعندما تم انشاء امارة شرقي الأردن، تم تأسيس فرع لهذا الحزب في الأردن، وشارك عدد من أعضائه في أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع عام 1921 (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2015).

وفي عهد امارة شرق الأردن، تشكلت العديد من الأحزاب السياسية التي اعتبرت أحزاباً قومية، لمناداتها بالوحدة العربية، وكانت مطالبها تتركز على الاستقلال والتخلص من الاستعمار، إلا أنها

كانت تتعامل مع هذه القضايا بدون تنظيم وأسس قابلة للتطبيق (السليحات، 2012: 302). ويرى مصالحة (1999) أن الأحزاب السياسية في تلك الفترة لم تكن تمتلك قنوات التواصل مع المجتمع، وذلك لقلة الوسائل الإعلامية والمواصلات والاتصالات، كما أن الهيمنة البريطانية على الأردن كان لها أثر سلبي على تواصل الأحزاب السياسية مع أبناء المجتمع.

ويمكن القول إن الفترة الواقعة بين (1919-1946) تميزت بظهور أحزاب سياسية ذات نهج جماعي وطابع قومي، من أبرز أولوياتها الدعوة إلى الوحدة العربية، إلا أنها لم تكن تمتلك برامج سياسية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، وكان همها الوحيد هو الوحدة العربية والتخلص من الاستعمار الأجنبي آنذاك.

المطلب الثاني: مرحلة وحدة الضفتين (المملكة الأردنية الهاشمية) (1946-1958م)

بعد استقلال الأردن، عام 1946، ظهر التيار القومي واليساري في المملكة، ومن ثم تطور في ظل دستور عام 1952 وقوانين الأحزاب السياسية، مع تعاظم النظام عن نشاط بعض الأحزاب غير المرخصة. وقد تطور دورها في التأثير في النظام السياسي والمجتمع الأردني، كما تطور معها النظام الديمقراطي بالإضافة إلى التعددية الحزبية والمشاركة السياسية في مختلف المراحل نتيجة لتطور نظام الحكم، والسماح بهذا التحول على الرغم من تباين وجهات النظر بين الطرفين، ورؤية النظام بأن تلك الأحزاب تتلقى مساعداتها ودعمها من الخارج (العدوان، 2014: 184).

وبشكل عام حصلت خلال هذه الفترة نقلة نوعية في الأحزاب السياسية، حيث تمثلت هذه النقلة بشكل رئيسي بالاستقلال عام 1946م ووحدة الضفتين عام 1950م، وما نتج عنه من صدور

الدستور الأردني في عام 1952م، والذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية (الطراونة، 2018: 105).

وفي هذه الفترة كانت الأحزاب السياسية في الأردن بمثابة أذرع لأنظمة عربية وغير عربية خارجية، ساعدت في تهييج الشارع الأردني، وخاصة الفترة التي تم فيها دعوة الأردن للانضمام الى حلف بغداد.

وقد ظهرت في هذه الفترة مختلف الأحزاب التي مارست نشاطها بشكل مباشر وعلمي وبشكل سري، كالحزب الشيوعي. وكان لها دور بارز في مؤسسات الحكومية والبرلمانية للدولة. وقد اقتصت هذه الفترة بقوة وذروة النشاط الحزبي، غير أن توسع الأحزاب القائمة في نشاطاتها وخروجها عن الأهداف الوطنية المحددة من قبل الدستور الأردني أدى إلى إيصال البلاد إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، حيث ساهمت الأحزاب بعملية تعبئة وتحريك الجماهير ضد الحكومات، ونجحت في تحقيق أهدافها عن طريق الصحف والمقالات المنشورة، وبدأت تنتشر بشكل واسع في عهد حكومة سليمان النابلسي (الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي)، إذ أخذت حكومته بالتوجه إلى النظام الجمهوري في مصر، الأمر أدى إلى اعلان جلالة الملك الحسين رحمه الله الأحكام العرفية وفق أحكام الدستور عام 1957 (السليحات، 2012: 302).

وقد تم حظر الأحزاب السياسية في الأردن بتاريخ 25 نيسان عام 1957، أي بعد (15) يوماً من قرار حل حكومة سليمان النابلسي بتاريخ 10 نيسان عام 1957، ولم يُسمح لها مرة أخرى حتى عام 1989 بعد الاحتجاجات التي اندلعت في ذلك العام. وقد ذكر (Lust-Okar, 2001) أن فهم الاستمرارية في نظام الأحزاب الأردنية يوضح أيضاً نقطة مهمة حول مقارنة النظم السياسية، حيث تشبه الأحزاب السياسية الأردنية تلك الموجودة في الدول العربية الأخرى من نواحي عديدة. كما هو

الحال في العديد من الدول العربية، فإن الأحزاب الأردنية مؤسسات ضعيفة، كما أن الأحزاب الأردنية كانت ضعيفة نسبياً بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام 1957. ولكن على الرغم من هذه الاستمرارية، هناك تغييرات مهمة في قوة الأحزاب السياسية الفردية؛ أي أن قوة مختلف الأحزاب السياسية مستقلة عن قوة نظام الأحزاب.

وبشكل عام فإن الهدف الرئيسي خلف تجميد الأحزاب السياسية تمثل في حماية سلامة وأمن المملكة، وذلك نتيجة لخروج الأحزاب عن إطارها المقرر والعمل لخدمة مصالح غير أردنية تاركة المجال أمام الأنظمة المعادية للأردن بالتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة، وتعريض استقراره وأمنه ووحدته الوطنية للخطر (المشاقبة، 1998).

ومن الأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية الأردنية في تلك الفترة هي: حركة القوميين العرب، وحركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي (الطراونة، 2018: 105).

ويمكن القول إن هذه الفترة انقسمت إلى مرحلتين، المرحلة الأولى برز فيها أحزاب فاعلة ونشطة على مستوى المشاركة السياسية، على الرغم من أن بعضها غلب عليها طابع السرية في العمل، وكانت تمتلك برامجاً سياسية واضحة، ساهمت بشكل كبير في النهضة السياسية للمملكة، ولعل أكبر دليل على ذلك هو قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على تشكيل أول حكومة برلمانية في تاريخ الأردن وكان ذلك في العام 1956. لكن دخلت هذه الأحزاب في فترة جمود بعد ذلك عندما تم حظر العمل بها في العام 1957، وإعلان الأحكام العرفية.

المطلب الثالث: الفترة (1988 - 2019)

كان لفترة الحظر الطويلة للأحزاب السياسية الأردنية آثار سلبية عليها، سواء فيما يتعلق بهيكلها التنظيمية أو توقف الزخم الذي بدأ قبل ثلاثين عامًا. ونتيجة لذلك، تبعتها حالة عامة من اللامبالاة تجاه الأحزاب السياسية، فقد كان واضحاً منذ التحولات في عام 1989، التي شملت عودة الحياة السياسية الديمقراطية، وإلغاء الأحكام العرفية التي فرضت على البلاد منذ عام 1957؛ أن القوى السياسية التي كانت ذات يوم تمثل معارضة قوية وفعالة، أصبحت تقريباً بلا أي تأثير، بعد التراجع الكبير لوجودها (Nahar, 2012: 125).

وفي عام 1989 ترشح العديد من الأشخاص الذين ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة في الأردن والتي كانت النقطة التي تجمع العديد من الأحزاب الموجودة على الساحة الأردنية بشكل غير معلن، أو النقطة التي خرجت منها مختلف الأحزاب الأردنية التي تشكلت مؤخراً. وقد تمثلت المعضلة الأكثر أهمية على هذا الصعيد في أعداد الفائزين ممن ينتمون إلى التيارات السياسية التي لا تعتبر قريبة من السلطة، فبينما حصل التيار المحافظ والوسط (التيار القريب من السلطة) على (35) مقعداً بما نسبته (43.7%)، حصل التيار الإسلامي على (32) مقعداً، وحصل التيار القومي واليساري على (13) مقعداً أي بما يشكل (40%) و(16.3%) على التوالي، بحيث احتل هذان الأخيران معاً أغلبية مقاعد مجلس النواب (الرشواني، 2019).

وعلى الرغم من حدوث عملية تحول ديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية عام 1989، فقد تأخرت العودة للأحزاب السياسية بشكل علني الى الساحة حتى عام 1991. حيث سعى الملك الحسين ابن طلال الى الوصول إلى اتفاق مع الشعب، مما أدى ذلك الى اصدار الميثاق الوطني عام 1991م، والذي أكد أن تحترم كافة القوانين عموماً وقوانين الأحزاب السياسية والانتخابات

والمطبوعات خصوصاً حريات وحقوق المواطنين الرئيسية. كما تم إصدار الميثاق الوطني الذي قم بوضع البنود التي تتخذها الأحزاب السياسية وفق نطاق الدستور، حيث أكد عدم الاعتماد على التمويل الخارجي، إضافة إلى التأكيد على التعددية وتقليل القيود على حرية التعبير، لذا فإن الميثاق الوطني يعتبر استكمالاً ودعمًا لمسيرة البناء الأردنية، وأما رئيسياً لإقامة التعددية السياسية في المملكة إذ أنها أهم أركان الديمقراطية (السليحات، 2012: 302).

وبعد فترة وجيزة من انتخابات عام 1989، أعلن المغفور له الملك الحسين مواصلة العودة إلى الديمقراطية حيث قال "ونؤكد من جديد التزامنا العميق بالدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة مواطنينا. . . نحن مرسومون بإلغاء الأحكام العرفية". وبسبب الأحكام الأمنية المتوترة الناجمة عن حرب عام 1967 وفقد الأردن الضفة الغربية، استمرت الأحكام العرفية على الوضع الراهن لأكثر من عشرين عاماً، ومع تخفيف التوترات، تم تجميد لوائح الطوارئ في عام 1989، وتم محوها رسمياً في أبريل 1992. هذا التحول مهد الطريق لإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية وإدخال قوانين جديدة للصحافة. وفي 5 يوليو 1992، صدق البرلمان رسمياً على الأحزاب السياسية (Torki Bani وSalameh، 2017).

حيث ظهرت الأحزاب في الأردن بصورة رسمية بعد صدور قانون الأحزاب الأردني رقم (32) لعام (1992)، واستناداً لهذا القانون برزت الحياة الحزبية كجزء من الحياة الديمقراطية، ووصل عدد الأحزاب حوالي (26) حزباً سياسياً انخفضت لتصبح (23) حزباً سياسياً عام (2000)، وازدادت عام (2001) إلى (24) حزباً سياسياً، وفي عام (2006) ارتفع عدد الأحزاب السياسية المسجلة لتصبح (36) حزباً، وبعد إقرار قانون الأحزاب عام (2007) تناقص عدد الأحزاب السياسية التي تكيفت مع مواد القانون الجديد لتصبح (14) حزباً، وفي عام (2012) بلغ عدد الأحزاب السياسية

(23) حزباً، وازداد عدد الأحزاب السياسية المسجلة عام (2015) ليصل إلى (37) حزباً مسجلاً، وفي عام (2017) ارتفع عدد الأحزاب المسجلة رسمياً لتصبح (50) حزباً سياسياً مع وجود طلبات ل(7) أحزاب سياسية تحت التأسيس (مشاقبة، 2017: 131).

كما شاركت المرأة في هذه الفترة في الانتخابات من خلال الأحزاب السياسية، وقد كانت المشاركة بالأحزاب السياسية في تلك الفترة كبير جداً؛ إذ كان هنالك تنافس كبير بين القوى على الساحة السياسية الأردنية، وقد حصلت جماعة الإخوان المسلمين على (22) مقعداً، أما الاسلاميون المستقلون فقد حصلوا على (11) مقعد (الطراونة، 2018: 106).

حيث تنافس أكثر من 640 مرشحاً، من بينهم 12 امرأة، على مقاعد في مجلس النواب، الذي تم توسيعه من 60 إلى 80 عضواً. وقد تم توسيع حجم المجلس الأعلى المعين، مجلس الأعيان، ليشمل 40 عضواً. ولأول مرة في تاريخ المملكة، شارك الطيف الكامل للمجتمع الأردني في الفرع التشريعي للحكومة، ومنذ ذلك الوقت، واصل الأردن السير على الطريق الديمقراطي.

وقد جرى عام 1993م انتخابات للمجلس الثاني عشر على اساس الصوت الواحد عوضاً عن نظام الانتخاب بالقائمة وقد حصلت المرأة على مقعد واحد. وسبق هذه الانتخابات صدور قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية. ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه الفترة ضمن أربعة تيارات (الأحزاب القومية، والأحزاب الدينية، والأحزاب اليسارية، والأحزاب الوسطية). ومثلت هذه الانتخابات الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، رغم ما أثارته من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب لحساب الانتماءات العشائرية (الرشواني، 2019).

وفي عام 1997 جرى انتخابات المجلس النواب الثالث عشر، فقد تمت الانتخابات وكانت مختلف القوى السياسية مقاطعة لها نتيجة قانون الصوت الواحد؛ (مثل جبهة العمل الاسلامي: الاخوان المسلمون، والحزب الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، وحزب العمل القومي، والجبهة الأردنية الدستورية، وحزب الانتصار العربي، والحركة القومية الديمقراطية)، كما أيدت النقابات المهنية قرار المقاطعة (المشاقبة والخلايلة، 2016).

أما في عام 2001، أصدرت الحكومة الأردنية قانونًا جديدًا، وبموجبه تم إضافة ستة مقاعد للنساء، وتخفيض سن الانتخاب من 19 إلى 18 سنة، وغيّرت حجم الدوائر الانتخابية، وتم رفع عدد المقاعد الى (104) مقاعد في (45) دائرة، وتم الاحتفاظ بنظام الصوت الواحد، والابقاء على نظام الكوتات للشركس والشيشان والمرأة (Muasher, 2011).

وفي عام 2003 جرت الانتخابات في ظل استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، ورغم ذلك فإن أيًا من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته لهذه الانتخابات. ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات عن طريق طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة. وكان عدد المرشحين الحزبيين في هذه الانتخابات 54 مرشحًا من أصل 800 على مستوى المملكة ككل، وبما نسبته 6% من مجموع المرشحين، وهي نسبة تعبر عن ضعف التأثير الحزبي (النعيمات والدروع، 2016: 46).

وقد أجريت انتخابات برلمانية في الأردن عام 2007، وتنافس ما مجموعه 880 مرشحًا، من بينهم (212) امرأة على (110) مقاعد في مجلس النواب، ستة منها مخصصة للإناث بموجب نظام

الحصص المعتمد في قانون عام 2003، وكان متوسط الإقبال (54%)، أقل قليلاً مما كان عليه في انتخابات عام 2003 (58%). كما كان ما يقارب من 2.4 مليون من أصل 3.4 مليون يحق لهم التصويت مسجل للانتخابات، وكانت أعلى نسبة مشاركة في القرى والبادية، كما كانت أعلى نسبة مشاركة في الطفيلة بنسبة (82%) والأدنى في عمان بنسبة (32%) (Nahar, 2012: 126).

وعلى الرغم من أن وزير الداخلية الأردني أعلن أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، إلا أن جبهة العمل الإسلامي ذكرت أنها كانت غير عادلة، فوفقاً للتصريحات التي أصدرها الحزب، فكان من المفترض أن يفوز الحزب بـ 16 مقعداً مقارنةً بنتيجة الانتخابات. وقد دعا الناطق بلسان جبهة العمل الإسلامي إلى إعادة استطلاع للرأي في الدوائر الانتخابية حيث حدث التزوير: "هذه مذنبه انتخابية ... تجاوزت انتهاكاتها حتى الانتخابات الأخيرة بكثير ... سيكون لها تداعيات ضارة على التقدم السياسي في البلاد". وأضاف: "سوف يجبرنا هذه الأمر على إعادة النظر في مشاركتنا في الانتخابات المقبلة" (BBC News, 2007).

أما على صعيد العمل السياسي فإنه وعلى الرغم من وجود عدد من نقاط الالتقاء بين الأحزاب والاتجاهات السياسية الأردنية المختلفة من خلال خطابها المعلن، وترسيخ الديمقراطية في الأردن، والإصلاح على المستويات كافة، فإن التباين بين هذه الأحزاب والاتجاهات التي تمثلها يظهر جلياً من خلال آليات العمل ومدى القرب من المفهوم والخطاب الرسميين فيما يتعلق بهذه القضايا وغيرها، كما هو حال الأحزاب الوسطية المقربة من السلطة والتي تنطلق في طروحاتها من منطلق وطني (الرشواني، 2019).

وعليه يمكن القول أن الفترة الممتدة من عام 1988 وحتى العام 2007 شهدت عودة الحياة الحزبية من جديد، بعد رفع الحظر عنها والسماح لها بمزاولة العمل الحزبي، الأمر الذي أدى إلى

بروز العديد من الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية، والتي كان لها دور فاعل في المشاركة السياسية من خلال ترشيح أعضائها الى الانتخابات النيابية ووصول عدد منهم الى قبة البرلمان، لكن يمكن القول أن الأحزاب السياسية في هذه الفترة اتسمت بالضبابية وخلوها من رؤى وبرامج واضحة وتبني استراتيجيات تعمل على تفعيل حقيقي للمشاركة السياسية.

وفي العام 2015 صدر قانون الأحزاب رقم (39) - المعمول به حالياً - والذي تم بموجبه نقل ملف الأحزاب السياسية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2015) بعد أن كان ضمن اختصاص وزارة الداخلية. ومن أبرز ما جاء به هذا القانون هو تخفيض عدد الأعضاء المؤسسين للحزب من 500 إلى 150 عضواً دون أن يتطلب القانون تمثيل المحافظات ولا النساء، وبالتالي فإن هذا القانون هو الوحيد الذي لم يتطلب تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية بالمقارنة مع القوانين الأخرى.

وشهدت هذه الفترة إصدار نظام تمويل الأحزاب رقم (53) لسنة 2016 استناداً للمادة (28) من قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015، ومن أبرز ما جاء فيه دعم الحزب السياسي بمبلغ (50000) دينار سنوياً تقدم على دفعتين (المادة 4/أ)، وتحديد شروط لاستحقاق الحزب للمساهمة المالية لدعم الأحزاب لمواصلة عملها وتشجيعها على العمل السياسي، ومن هذه الشروط (المادة 3):

- ألا يقل عدد أعضائه عن (500) عضو عند استحقاق المساهمة المالية؛ موزعين على (7) محافظات؛ وعلى أن لا تقل نسبة الأعضاء من كل محافظة عن 5 بالمئة.
- أن لا تقل نسبة النساء بين أعضائه عن 10 بالمئة.
- مرور سنة على تاريخ إعلان تأسيسه.

وعلى الرغم من صدور نظام تمويل الأحزاب السياسية، إلا أنه برزت صوت معارض لهذا الدعم، علماً بأن دول العالم الديمقراطية تخصص دعماً لأحزابها.

كما شهدت هذه الفترة عدم تغيير في دور الأحزاب في الحياة السياسية، وظلت على هامش الأحداث باستثناء الحركة الإسلامية التي تتمتع بوضع جماهيري خاص، لكن ذلك لا يفي بوجود أحزاب صغيرة إلى جانبها، وقد أخذت بعض الأحزاب المرخصة تنتهج ظاهرة تتمثل في اللجوء إلى تشكيل ائتلافات حزبية من عدة أحزاب تتوافق على توجهات مشتركة، مثل الائتلاف الحزبي للإصلاح والإنقاذ، الذي ضم أربعة أحزاب هي: الجبهة الأردنية الموحدة والوسط الإسلامي والحياة الأردني والوطني الدستوري تحت مسمى "التجمع الأردني للإنقاذ" و"شعار" معاً يداً بيد في مسيرة الإصلاح والإنقاذ"، ويتمثل نجاح مثل هذه التنظيمات بمدى اجتماعها حول أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبما يتماشى مع آمال وتطلعات المجتمع الأردني، وقدرتها على الوصول إليها (فريحات، 2012: 307-308).

مما سبق نرى بأنه لم نصل بعد إلى إئتلاف حزبي بالمفهوم الذي نتمنى، بمعنى الأحزاب التي تتوافق من حيث المبادئ والرؤية والهدف والأيدولوجية، بحيث يصبح لدينا على الأقل ثلاثة أو أربعة اتجاهات، حتى نصل إلى ما يسمى بالحزب الحاكم والأحزاب المعارضة.

الفصل الثالث

دور التشريعات الأردنية في تعزيز المشاركة السياسية والعمل الحزبي

المبحث الأول: قوانين انتخاب أعضاء مجلس النواب

المبحث الثاني: القوانين الناظمة للعمل الحزبي

تمهيد

سعت الحكومة الأردنية وبتوجيهات سامية من قبل جلالة الملك الى اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية والعمل الحزبي لدى كافة أبناء المجتمع، من خلال سن تشريعات عصرية تلائم طموحات الشارع الأردني، تتعلق بتنظيم العمل الحزبي وانتخاب أعضاء مجلس النواب، حيث تم إجراء تعديلات عديدة على هذه التشريعات الى أن تم الاستقرار على القانون الحالي للأحزاب السياسية وهو القانون رقم 39 لعام 2015. والقانون الحالي لانتخاب أعضاء مجلس النواب رقم (6) لسنة 2016.

ومن خلال هذا الفصل سيتم اتباع المنهج القانوني لتحديد أبرز المحطات التي مر بها هذين القانونين الى أن وصل الى ما هو عليه الآن، وذلك بتقسيمه الى مبحثين، في المبحث الأول تم تناول قوانين انتخاب أعضاء مجلس النواب، أما المبحث الثاني فخصص للمبحث في القوانين الناظمة للعمل الحزبي.

المبحث الأول

قوانين انتخاب أعضاء مجلس النواب

مرت قوانين الانتخاب لمجلس النواب في الأردن بالعديد من التعديلات، وكان هدف المشرع الأردني من ذلك الوصول الى قانون يلبي كافة الطموحات، ويعزز من المشاركة السياسية لكافة أطياف المجتمع الأردني.

فبعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في العام 1988، تم إجراء تعديل على قانون الانتخاب ليتناسب مع الوضع الجديد الذي شهدته المملكة، حيث اقتصر الدوائر الانتخابية على الدوائر في الضفة الشرقية، وتم إجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الحادي عشر بتاريخ 1989/11/8 وفقاً لقانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته لعام 1989 (مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2020).

وبناءً على التعديلات بموجب قانون الانتخاب المعدل رقم (14) لسنة 1989م تم تعديل المادة (2) من القانون رقم (22) لسنة 1986م بعد تعديل تعريف الأردني على النحو التالي "بأنه كل شخص ذكر أو أنثى يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية"، كما جاء تعديل التعريفات التالية: الناخب والمقترح والمرشح والنائب لتصبح كما يلي "الناخب كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب؛ المقترح هو كل ناخب يمارس حقه الانتخابي؛ المرشح هو كل أردني قُبل طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفق أحكام هذا القانون؛ النائب هو كل أردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب" (المادة 2: قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته).

وفي هذا السياق يرى زيدان (2007) أن تعديلات عام 1989 التي أجريت على قانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 أفرز مجلساً نيابياً فيه من أشكال التعددية التي ضمت سائر التيارات

السياسية من الإسلامية والقومية واليسارية والمحافظة، كما مارس المجلس الدور الرقابي على الحكومة في المساءلة ومناقشة السياسات، إضافة إلى مشاركته في صنع القرارات، نتيجة عدم حظر القانون المعدل على الأحزاب التقدم بمرشحين عنهم، إضافة إلى تعطيل الفقرة التي تمنع ترشيح من حوكموا بجرائم سياسية، ما يشير إلى أن انتخابات عام 1989م تميزت بالشرعية.

بعدها تم تعديل قانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته لعام 1989 بقانون مؤقت رقم 15 لسنة 1993م، والذي نص على أن يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد، والذي وجهت له بعض الانتقادات تمثلت أبرزها بأنه حصر وقيد الناخب بانتخاب مرشح واحد فقط (فريحات، 2012: 100).

بعد ذلك أجري تعديل على قانون عام 1993، بالقانون رقم (24) لسنة 1997، ومن أبرز ما جاء فيه هو تغيير عدد الدوائر الانتخابية لتصبح (21) دائرة، ولم يطرأ تعديل على توزيع المقاعد النيابية سوى ما طرأ من تعديلات على تقسيم الوحدات الإدارية في المملكة. وهو ما جرى تعديله فيما بعد بموجب القانون رقم (34) لسنة 2001م، والذي أوقف منتسبي المخابرات العامة من استعمال حق الانتخاب أسوة بمنتسبي الأجهزة الأمنية الأخرى، كما تم تغيير سن الناخب بحيث يصبح حق الاقتراع لمن أتم (18) سنة بتاريخ الأول من الشهر الأول من عام الانتخاب.

يرى الباحث أن التعديل الذي أجري على سن الناخب جاء لتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين بالانتخابات والادلاء بصوتهم لاختيار من يمثلهم في مجلس النواب، وبالتالي زيادة قاعدة المشاركة السياسية لأفراد المجتمع الأردني.

وفي عام 2002 جاءت التوصية بتطبيق نظام الكوتا النسائية في الأردن، كواحدة من التوصيات التي أقرتها لجنة الأردن أولاً، والمشكلة لغايات وضع عدد من الأفكار لصياغة الإطار المناسب لمفهوم

شعار "الأردن أولاً" الذي رفعه جلالة الملك عبد الله الثاني كمنطلق بناء الأردن جديد، وتتويجا للتوجيهات الملكية السامية وتوصيات لجنة الكوتا النسائية، صدر قانون الانتخاب رقم (11) لسنة 2003 المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، كما صدر نظام تقسيم الدوائر رقم (17) لسنة 2003 ، حيث فتح القانون المعدل الجديد الباب واسعا أمام دخول المرأة لمجلس النواب من خلال تخصيص كوتا نسائية على مستوى المملكة بالإضافة الى الفوز من خلال المنافسة (المادة 2 من قانون الانتخاب لسنة 2003).

حيث نصت التعديلات التي أدخلت على نظام تقسيمات الدوائر الانتخابية عام 2003، وفي الفقرة (1) من المادة (3) من قانون الانتخابات المؤقت رقم 42 لسنة 2001 على أنه "يضاف الى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية (...) ستة مقاعد تخصص لاشغالها من المرشحات الفائزات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001" (المادة 3 من قانون الانتخاب لسنة 2003).

بعد ذلك جاء قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته ليمنح المرأة الأردنية مقاعد إضافية مخصصة لها في مجلس النواب دون السماح للرجال بمنافستها عليها مع السماح لها بالتنافس على المقاعد الأخرى، حيث نصت المادة (8) من القانون على ما يلي (المادة 8 من قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته):

أ. تقسم المملكة إلى عدد من الدوائر الانتخابية المحلية يخصص لها مائة وثمانية مقاعد نيابية، وفقاً للجدول المرفق في هذا القانون.

ب. يخصص للنساء (15) مقعداً نيابياً، ويتم تحديد أسماء الفائزات بتلك المقاعد وفق أحكام المادة (51) من هذا القانون، بالإضافة للمقاعد التي تحصل عليها النساء وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ج) من هذه المادة.

ج. تنشأ في المملكة دائرة انتخابية عامة على أن تكون قائمة نسبية مغلقة تشمل جميع مناطق المملكة.

د. يكون لكل ناخب صوتان على النحو التالي:

1. صوت للدائرة الانتخابية المحلية.

2. صوت للدائرة الانتخابية العامة.

وفي عام 2016 صدر قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016، والذي تبني لأول مرة في تاريخ النظام السياسي الأردني نظام الانتخاب وفقاً للتمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة)، بحيث يتم الترشح لعضوية مجلس النواب بطريقة القائمة النسبية المفتوحة، بحيث يدلي الناخب بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة، ثم يختار واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو عدد منهم. حيث جاء في المادة (9) من القانون ما يلي (المادة 9 من قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016):

أ. يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة.

ب. مع مراعاة أحكام البند 2 من الفقرة (د) من هذه المادة يجب أن تضم القائمة عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية.

ت. يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم.

وقد امتاز قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 بعدد من الايجابيات، من أبرزها (الحوالدة،

2017: 151-152):

- أعطى القانون المجال للترشح لملء المقاعد النيابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة.
- القانون تخلص من نظام الصوت الواحد الذي استمر لفترة طويلة في النظام الانتخابي الأردني.
- رفع القانون من نسبة النساء في مجلس النواب، حيث أنه خصص (15) مقعداً للنساء (الكوتا النسائية)، وهو ما شكل (11.53%) من مجموع عدد أعضاء مجلس النواب.

ويرى الباحث أنه وبالنظر الى تلك التعديلات والتطورات التي مرت بها قوانين الانتخاب لمجلس النواب الأردني، فإنها تسعى وبشكل واضح الى حث المجتمع الأردني الى المشاركة السياسية الفاعلة سواء في الانتخاب أو الترشح، كذلك تقبل فكرة المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، ومنها الوصول الى قبة البرلمان.

المبحث الثاني

القوانين الناظمة للعمل الحزبي

جاء القانون رقم (32) لسنة 1992م ليحل محل القانون المعطل رقم (15) لسنة 1955م، وقد قوبل القانون الجديد بارتياح نسبي من قبل الأوساط السياسية والحزبية على الرغم مما جاء فيه من قيود وتعقيدات، وبناء على هذا القانون تم ترخيص وتسجيل (38) حزباً سياسياً مثلت على ضعفها وتشردمها، موجة واسعة من ألوان الطيف السياسي والفكري الأردني، لكن ذلك لم يوقف الجدل بشأن التشريعات الناظمة للعمل السياسي والحزبي في البلاد، حيث ظلت المطالبات قائمة بضرورة تعديل قانون الأحزاب من قبل النخب السياسية في المجتمع الأردني (مركز القدس للدراسات السياسية، 2011).

وبعد ذلك، تم اجراء التعديلات على القانون رقم (32) لسنة 1992م، وتم العمل بالقانون المعدل لقانون الأحزاب عام 2007، ومن أبرز ما جاء فيه أنه رفع عدد المؤسسين الى 500 شخص للحزب الواحد في الحد الأدنى، فقد كان مطلوباً من الأحزاب تقديم طلبات تأسيس على قاعدة وجود خمسمائة مؤسس لكل حزب. وكان الهدف من ذلك هو إعادة تنظيم الأحزاب السياسية بشكل أفضل، وزيادة نسبة المشاركة من كافة أبناء المجتمع ومن بينهم النساء، ونتيجة لذلك ارتفع عدد النساء المشاركات في طلبات التأسيس للأحزاب جميعها، ووصل العدد الكلي لمؤسسي الأحزاب من الاناث (372) سيدة في (35) حزب، شكلت ما نسبته (29%) من العدد الكلي -ذكور واناث- (احصائيات وزارة الداخلية حتى العام 2007).

من جهة أخرى نصت المادة (13) من ذات القانون على أنه "لا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس أو صدور قرار المحكمة

بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الإعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لأحكام هذا القانون" (المادة 13 من قانون الأحزاب الأردني لسنة 2007). كما حظرت المادة (14) استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والأندية وأجهزتها وأموالها لمصلحة أي تنظيم حزبي. وهي مادة من شأنها أن تضعف الأحزاب حيث أن الإعلان عن نشاط الحزب قبل حصوله على الموافقات الرسمية يؤدي الى إدراك القائمين على مدى تقبل أفكار الحزب لدى المجتمع والناشطين فيه قبل الخوض في الإجراءات الرسمية لحصوله على التراخيص.

وبحسب دراسة (مركز القدس للدراسات السياسية، 2011) فإن ما يؤخذ على قانون الأحزاب رقم (19) لسنة 2007م أنه أحد أسباب ضعف دور الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار، حيث شدد القانون على شروط التأسيس والترخيص، عندما اشترط القانون 500 عضو بدلاً من 50 لتأسيس الحزب، على أن يكونو من خمسة محافظات وبنسبة 10% لكل محافظة كحد أدنى (المادة 13 من قانون الأحزاب الأردني لسنة 2007).

ويرى الباحث أن غاية المشرع الأردني من فرض شرط (500) عضو لتأسيس الحزب بدلاً من (50) كما جاء في القانون السابق، هو الحاجة إلى إنهاء ضعف وتفكك الأحزاب، ما سيدفع الأحزاب الصغيرة للاندماج والتوحد مع بعضها البعض.

في عام 2011م جاءت توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بضرورة إجراء الإصلاحات الدستورية بالتزامن مع صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تشكيل لجنة للحوار الوطني تتألف من (52) شخصية، حيث كان من ضمن أهداف هذه اللجنة إيجاد حياة حزبية وديموقراطية متقدمة وتشكيل حكومات برلمانية قوامها الأحزاب (الخلايلة، 2012: 151-152).

وفي العام 2012 صدر قانون الأحزاب رقم (16) لسنة 2012م ونصت المادة (4) منه على أنه "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون، وللحزب الحق في المشاركة في الانتخابات في مختلف المواقع والمستويات". في حين نصت كل من المواد (5) و(6) من ذات القانون على شروط تأسيس الحزب على النحو التالي: المادة (5) نصت على أنه "يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، ولا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل"، كما أنه وبموجب قانون الأحزاب الاردني لسنة 2012 بقي عدد المؤسسين 500 شخص للحزب الواحد في حده الأدنى، من سبع محافظات مختلفة وكان مطلوباً من كافة الأحزاب (القديمة والجديدة) تقديم طلبات تأسيس على قاعدة وجود (500) مؤسس لكل حزب، مع تمثيل لا يقل عن 10 في المائة من النساء في كل حزب، والهدف من ذلك هو زيادة مشاركة المرأة وضمان تمثيلهن في الأحزاب السياسية، وعلى ضوء ذلك ارتفع عدد النساء المشاركات في طلب التأسيس للأحزاب جميعها الى ما نسبته 29% مقارنة مع ما نسبته (9%) قبل اصدار هذا القانون، أي وفقاً لقانون الأحزاب الاردني رقم 1992، حيث كان مطلوباً في حينها أن لا يقل عدد المؤسسين في الحزب الواحد عن (50) شخص. وهذا يعني أن قانون الأحزاب لعام 2012 فتح المجال أمام المرأة الأردنية للمشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية وجعل وجودها في تأسيس الحزب أمراً إجبارياً، مما يساعد على التمكين السياسي للمرأة والتأكيد على أهمية وجودها في الأحزاب السياسية، وهنا يلاحظ أن القانون نص على وجود " الكوتا النسائية المفتوحة " في الأعضاء المؤسسين للأحزاب السياسية وحدد الحد الأدنى لهذه النسبة، وهذه سابقة في تاريخ الأحزاب السياسية.

وبعدها جاء قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 - المعمول به حالياً- ، الذي تضمن أحكاماً هامة لتعزيز الممارسة والمشاركة السياسية (النعيمات والدروع، 2016: 46). ومن أبرز محطات هذا القانون ما تضمنته المواد (3، 4، و5) مايلى (قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لعام 2015):

المادة 3: "يعتبر حزبا كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية".

المادة 4: " أ-للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب والانتساب اليها وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون".

"ب-للحزب الحق في المشاركة في الانتخابات في مختلف المواقع والمستويات".

المادة 5: "أ-يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية".

"ب-لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني او طائفي وعرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل".

وعلى الرغم من سعي المشرع الأردني الى إجراء التطوير المستمر على القوانين الخاصة بالعمل الحزبي للوصول الى القانون الأمثل والأشمل، إلا أن ما يؤخذ على قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لعام 2015، أنه قلص عدد الأعضاء المؤسسين للحزب من 500 إلى 150 عضوا دون أن يتطلب القانون تمثيل المحافظات ولا النساء، وبالتالي فإن هذا القانون هو الوحيد الذي لم يتطلب تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية بالمقارنة مع القوانين الأخرى.

وهنا يعتقد الباحث أن سبب قيام المشرع الأردني بتقليص عدد الأعضاء المؤسسين للحزب من 500 إلى 150 عضواً في القانون الحالي، هو زيادة قاعدة المشاركة في العمل الحزبي وليس تقليصها، ذلك أن اشتراط (500) عضو مؤسس في قانون عام 2012 قد يشكل عائقاً أمام تشكيل الحزب بسبب عدم توفر عدد (500) شخص يكون لديهم ذات الأفكار والتوجهات للانضمام الى حزب سياسي يتفق الجميع على أهدافه وتوجهاته، بينما تقليص العدد الى (150) شخص مؤسس يفتح المجال واسعاً أمام تشكيل الأحزاب السياسية، فهو عدد منطقي يمكن الوصول اليه من أي تجمع سكاني داخل حدود المملكة.

وقد ساعد قانون الأحزاب ووجود التنظيمات النسائية في دعم المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وتحقيق تطلعاتها، وذلك لأن دور المرأة ضروري لإدامة التجربة الديمقراطية، كما أن دور المرأة عامل هام في التنمية السياسية من حيث تدعيم وصول المرأة إلى البرلمان والمناصب الحكومية (بيضون، 2009). فلا يوجد في قانون الأحزاب ما يدل على التمييز بين الذكور والإناث في مجال تأسيس الأحزاب السياسية أو الانتماء إليها، إلا أن الواقع العملي للتجربة الحزبية فيه نوع من التمييز بين الذكور والإناث، وذلك لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وخاصة فيما يتعلق بمسألة إسناد المناصب القيادية، إضافة إلى غياب البرامج الحزبية التي تتبنى قضايا المرأة بشكل عام وقضية المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص (الحسبان، 2006).

ويرى الباحث أن ضعف تأثير الأحزاب السياسية في الأردن نابع عن ضعف في الثقافة السياسية والحزبية في المجتمع الذي جله لازال يعتبر ان لا حق له في المشاركة السياسية وأن تلك المشاركة تقتصر على رجال السياسة والسلطة. كما يعزو معظم الناس عدم انتسابهم للأحزاب بسبب ما توارثوه عن آباءهم أو ممن سبقوهم بأن الانضمام للأحزاب السياسية يؤدي الى ملاحقتهم، كما في

فترة الحسينات والسنينات من القرن الماضي، إضافة الى اللامبالاة السياسية وعدم الاهتمام وافتقار الأشخاص للثقافة السياسية وأهمية الأحزاب، وعدم الايمان بالعمل الحزبي.

الفصل الرابع

الاحزاب السياسية وتشكيل الحكومة

المبحث الأول: ماهية الحكومة البرلمانية وأهميتها

المبحث الثاني: المعوقات والتحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة

تمهيد

بيننا في الفصل السابق أن الأحزاب السياسية الأردنية بدأت تنشط بعد تكوين الإمارة، بعد فتح المجال والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية وتشجيع العمل الحزبي، حيث جاء في المادة (11) من القانون الأساسي لعام 1928 "إن جميع الأردنيين لهم الحرية في أن يعربوا عن آرائهم، وأن يؤلفوا الجمعيات ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً"، الأمر الذي دفع بالعمل الحزبي الى التقدم والازدهار، وتجسد ذلك بولادة أول حكومة برلمانية بتاريخ الأردن في العام 1956 برئاسة سليمان النابلسي 1956، باعتباره رئيس الحزب الذي مثل أكبر كتلة برلمانية وهو الحزب الوطني الاشتراكي، والتي لم تستمر طويلاً حيث تم إقالتها في نفس العام على ضوء الأحداث التي وقعت في المنطقة آنذاك والقت بظلالها على الأردن.

و بعد ذلك ومنذ العام 1957 وحتى العام 1989 دخل الأردن في مرحلة جمود حزبي ومحدودية المشاركة السياسية، ودخلت البلاد في مرحلة الأحكام العرفية، والتي حملت معها حظراً للعمل الحزبي، إلا أن الامور عادت الى طبيعتها في العام 1989 حيث تم إزالة الحظر عن عمل الأحزاب السياسية، وصدر في العام 1991 الميثاق الوطني الأردني، الذي أكد على النهج السياسي لكافة الأحزاب السياسية على العمل من داخل النظام السياسي والإيمان به، لكن ومنذ ذلك الوقت لم يشهد الأردن تشكيل أي حكومة برلمانية جديدة، بقيادة أحد الأحزاب السياسية أو ائتلاف حزبي من الأغلبية البرلمانية.

ومن الأحداث السابقة نرى بأن الأحزاب السياسية الأردنية لم تفلح بكسر الجمود السياسي وتبني مفهوم الحكومة البرلمانية القائمة على وجود حزب سياسي أو ائتلاف أو حتى كتل برلمانية قوية، فهي لم ترقى بعد الى المستوى الذي يؤهلها الى تشكيل حكومة وطنية تحمل برنامج عمل واضح

قادرة على النهوض بكافة قطاعات الدولة وتلبية متطلبات واحتياجات كافة أفراد المجتمع، وبالتالي فإن مفهوم الحكومة البرلمانية بالشكل المتعارف عليه في الدول الديمقراطية لا يزال بعيد المنال ويصعب تطبيقه في الأردن.

ومن خلال هذا الفصل تم استخدام المنهج النظمي من خلال التطرق إلى دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية، وذلك بتقسيمه الى مبحثين، في المبحث الأول بين الباحث ماهية الحكومة، أما المبحث الثاني فت تخصيصه للبحث في إمكانية تطبيق الحكومة البرلمانية في الأردن والمعوقات والصعوبات التي تحد من تحقيق هذا الأمر.

المبحث الأول

ماهية الحكومة البرلمانية وأهميتها

قدم العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والعمل الحزبي العديد من التعريفات لمفهوم الحكومة البرلمانية وأهمية تطبيقها وتبنيها كنهج سياسي أسوة بالعديد من الدول الديمقراطية، وقد أجمعوا على أن الحكومة البرلمانية تقوم على وجود أحزاب قوية أو كتل برلمانية قادرة على تشكيل حكومة تمتلك برامج عمل واضحة للنهوض بالدولة وإدارة مؤسساتها وخدمة أبناء المجتمع بكافة أطيافهم، وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى تحديد ماهية الحكومة البرلمانية باستعراض أبرز التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، والوقوف على أهمية تطبيقها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحكومة البرلمانية

تعتبر الحكومة البرلمانية من أحدث ما توصلت إليه النظم السياسية، وهي "حكومة يتم اختيارها من قبل الأغلبية في المجلس النيابي، وتقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ، من أبرزها وجود دساتير تنص على التعددية الحزبية والسياسية كشرط أساسي لقيام مثل تلك الحكومات، مع وجود أحزاب سياسية قوية، لها برامج وأجندات واضحة، قادرة على تحمل المسؤولية تجاه الدولة والمجتمع" (الطراونة، 2018: 103).

ولعل أبرز ما يمكن عرضه لتعريف الحكومة البرلمانية هو ما قدمه جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الورقة النقاشية الثالثة، عندما أشار الى "أن مفهوم الحكومة البرلمانية، في حده الأدنى، يتمثل في ترتيب العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمساءلة الأغلبية النيابية من خلال آلية منح الثقة أو حجبها" (الورقة النقاشية الثالثة، 2013).

حيث تعرف الحكومة البرلمانية بأنها "الحكومة المنبثقة من السلطة التشريعية (البرلمان)، وتشكل

من الأغلبية الجزئية في البرلمان المنتخب عن طريق الشعب" (المصري، 2017: 6).

كذلك تم تعريف الحكومة البرلمانية هي "الحكومة التي يختارها الشعب لمزاولة السلطة ومهام

الحكم باسمه ولمدة محددة، بحيث تعبر إرادة هذه السلطة الحاكمة عن إرادة الشعب (الناخبين)،

وذلك على غرار غالبية الدول الديموقراطية كفرنسا وانجلترا" (متولي، 1993).

مما سبق يرى الباحث أن الحكومة البرلمانية هي الحكومة التي تشكلها الأغلبية السياسية في

البرلمان، ممثلة بالأحزاب السياسية أو الكتل البرلمانية، بحيث يتم اختيار رئيس الوزراء من هذه

الأحزاب أو الكتل البرلمانية التي تتمتع بالأغلبية.

وقد اشترط الفقه الدستوري توفر ثلاثة عناصر مجتمعة، ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، لإقامة

الحكومة البرلمانية، والمتمثلة بالآتي (العدوان، 2016: 4-5):

- وجود برلمان منتخب من قبل الشعب عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة.
- حصول حزب سياسي أو ائتلاف حزبي على أغلبية مقاعد مجلس النواب، وبالتالي يعهد إلى رئيسه بتشكيل الحكومة.
- أن يشكل الحزب أو الائتلاف الخاسر حكومة موازية للحكومة المنتخبة، وتكون مهمتها بالدرجة الأولى مراقبة أداء الحكومة ومعارضة سياساتها الخاطئة بهدف إسقاطها، للوصول إلى سدة الحكم، وبذلك يتحقق التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية.

والحكومة البرلمانية في ظل النظام الدستوري والقانوني الاردني، يمكن ان تكون واحدة من بين هذه

الصور (العجارمة، 2012):

1. ان تتمكن الحكومة من الحصول على ثقة مجلس النواب قادم من انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، يعكس الصورة الحقيقية لإرادة الشعب (الناخبين).

2. أن يتم أخذ رأي الكتل النيابية وأعضاء المجلس النيابي من الأحزاب، في شخص رئيس الوزراء قبل أن تصدر الإرادة الملكية السامية بتعيينه، وان يجري رئيس الوزراء المكلف مشاورات مع أعضاء البرلمان حول أعضاء الحكومة من الوزراء والذين هم أساساً من غير أعضاء مجلس النواب.

3. أن يتم أخذ رأي الكتل النيابية وأعضاء المجلس النيابي من الأحزاب، في شخص رئيس الوزراء قبل أن تصدر الإرادة الملكية السامية بتعيينه، وان يجري رئيس الوزراء المكلف مشاورات مع أعضاء البرلمان حول أعضاء الحكومة من الوزراء، على أن تضم الحكومة عند تشكيلها عدداً من أعضاء البرلمان.

4. قيام جلالة الملك بتكليف رئيس حزب الأغلبية أو الكتلة النيابية بتشكيل الحكومة، وهنا يتوجب على الرئيس المكلف إجراء المشاورات مع بقية الأحزاب الأخرى والكتل النيابية، والتوافق على أعضاء الحكومة من الوزراء، وعادة ما يتم تشكيل هذه الحكومة بأكملها من أعضاء مجلس النواب.

مما سبق يرى الباحث أن الحكومة البرلمانية هي الحكومة التي تتشكل من الأكثرية السياسية في مجلس النواب سواء كانت هذه الأكثرية حزباً أو كتل نيابية، بحيث تقوم هذه الأكثرية باختيار شخص رئيس الوزراء، على أن تمتلك هذه الحكومة البرلمانية برنامجاً وطنياً يتضمن حلولاً جادة وجذرية للقضايا التي تواجه المجتمع، وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا بوجود أحزاب وطنية قوية تحمل برامج جادة ومسؤولة.

المطلب الثاني: أهمية الحكومة البرلمانية

طبق الأردن مفهوم الحكومة البرلمانية على أساس حزبي ائتلافي في العام 1956، عندما تم إجراء انتخابات نيابية على اعتبارات حزبية للمرة الأولى، وفازت الأحزاب في ذلك العام بأكثر من نصف عدد مجلس النواب، الذي كان يضم آنذاك أربعين نائباً. ما دفع المغفور له الملك الحسين ابن طلال بتكليف المرحوم سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة، باعتباره رئيس الحزب الذي شكل أكبر كتلة برلمانية في المجلس، وبهذا تكون هذه التجربة الأقرب إلى النموذج الأساسي للحكومة البرلمانية، إلا ان هذه الحكومة لم تدم طويلاً، حيث تم اقالمتها بتاريخ 1957/4/10، بسبب الظروف والأحداث التي شهدتها المنطقة آنذاك، كالعوان الثلاثي على مصر، وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتفاقم المشاكل بين النظام السياسي والحكومة، حيث انعكست تداعياتها على الأردن خلال تلك المرحلة، وكانت السبب في الاطاحة بأول حكومة برلمانية، والتي كان من الممكن البناء عليها والوصول بالأردن لأن تكون حكومة برلمانية منذ منتصف القرن العشرين.

وما لبثت هذه التجربة أن ظهرت للعيان ولكن بشكل مختلف، وكان ذلك بوجود مجلس النواب الحادي عشر الذي تم انتخابه في العام 1989، وعلى الرغم من أن تكليف رؤساء الوزارات بتشكيل الحكومات، وإقالمتها، بقي من صلاحيات الملك، استناداً للمادة (35) من الدستور الأردني، إلا أن حكومة مضر بدران التي تشكلت في العام 1989، وحكومة طاهر المصري التي تشكلت في العام 1991، وحكومة الشريف زيد بن شاكر التي تشكلت في ذات العام 1991 قد تم تشكيلها بالتشاور مع الكتل النيابية.

وقد أكد الملك عبد الله الثاني في أوراقه النقاشية على أهمية إجراء حواراً وطنياً شاملاً، حتى يتسنى وضع الأسس الديمقراطية السليمة، والأخذ بالتطور اتجاه إيجاد حكومات برلمانية فاعلة تقوم بالأساس على وجود أحزاب سياسية وطنية قوية (الطراونة، 2018: 99).

فالانتقال باتجاه تطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية يشكل خطوة في غاية الأهمية، لكونها تشير الى درجة عالية من الطموح والتطلع لإجراء الإصلاح السياسي، وهو مطلب رئيسي من مطالب المجتمع والقوى السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وهذا ما أكد عليه جلالة الملك في الورقة النقاشية الثالثة، وهو ما يشكل بالتأكيد حالة من التوافق والتناغم السياسي، وبالتالي يمثل مرحلة مهمة على مستوى الوصول الى آفاق جديدة في الإصلاح السياسي (الورقة النقاشية الثالثة، 2013).

فأهمية الحكومات البرلمانية في الدول الديمقراطية تكمن في كونها تخلق حالة من التوازن السياسي في هذه المجتمعات، وهذا التوازن يتمثل بإبراز دور الأحزاب السياسية الفاعلة والقوية في العمل السياسي، وإعطائها الفرصة الحقيقية للتمثيل السياسي، وهي بذات الوقت تمثل حكومات لديها خطط استراتيجية برامج عمل متكاملة، قادرة على النهوض بالبلد، ومواجهة كافة التحديات التي تواجهه، إضافة الى امتلاكها ولاية عامة مرجعيتها تكون بالكامل لمجلس نواب جاء بانتخابات حرة ونزيهة، يشارك فيها كافة أطراف المجتمع وقواه السياسية، وهو بنفس الوقت تشكيل لحكومة الظل التي تعمل بشكل موازي مع الحكومة تعطي البدائل وتصحح الأخطاء (البراري، 2008).

وفي ظل الوضع القائم في الأردن، فإن الباحث يرى بأنه لا يمكن انكار حقيقة دور الحكومات البرلمانية وأهميتها إن تم تطبيقها في الأردن، وبأي شكل كانت عليه، سواء الحكومة التي يحظى بيانها الوزاري على ثقة أعضاء مجلس النواب، او الحكومة التي يتم تشكيلها من الكتل البرلمانية

التي تشكل الأثرية في مجلس النواب، أو الحكومة التي يم تشكيلها بعد التشاور مع أعضاء مجلس النواب ويتفقون على تشكيلته. فهي تعتبر الضمانة الحقيقية للاصلاح السياسي المنشود، وتلعب دوراً بارزاً في النهوض بكافة قطاعات الدولة إذا ما امتلكت برنامج عمل واضح وقوي. الا أن الأمر يتوقف على قوة وفاعلية الكتل البرلمانية في مجلس النواب، وأن تكون هذه الكتل نواة وجود أحزاب قوية في المجلس.

المبحث الثاني

المعيقات والتحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية

بعد أن تناول الباحث في المبحث السابق ماهية الحكومة البرلمانية وأهميتها، تم في هذا المبحث بيان المعوقات والتحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن، من خلال تقسيمه الى مطلبين، في المطلب الأول تم تناول المعوقات التي تحد من قيام الأحزاب السياسية بتشكيل الحكومة، والمتمثلة بضعف مشاركة الأحزاب في العمل السياسي، ضعف بنية مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في الحياة السياسية، دور العشيرة في رسم تشكيلة مجلس النواب، وضعف الكتل النيابية، أما المطلب الثاني فقد خصص للوقوف على متطلبات تشكيل الحكومة البرلمانية وفقاً للنظام السياسي الأردني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: المعوقات التي تحد من قيام الأحزاب السياسية بتشكيل الحكومة

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تقف عائقاً أمام قيام الأحزاب السياسية الأردنية بتشكيل الحكومة، لعل أبرزها هو ضعف بنية هذه الأحزاب وعدم امتلاكها لبرامج عمل واضحة، إضافة الى ضعف بنية مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في الحياة السياسية، ودور العشيرة في رسم تشكيلة مجلس النواب، كذلك ضعف الكتل النيابية، والتي سنتطرق إليها على النحو الآتي:

الفرع الأول: ضعف مشاركة الأحزاب في العمل السياسي

يعتبر عام 1989 بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية الأردنية وعرفت بمرحلة "التحول الديمقراطي"، حيث انطلقت الحياة الحزبية من جديد مع عودة الحياة البرلمانية وذلك بعد أن غضت

الحكومة الطرف إلى حد كبير عن نشاط الأحزاب السياسية بعد أن تم اعتماد الحكومة لمبدأ التعددية السياسية في المملكة، حيث نتج عن هذا التحول أكثر من (32) حزباً سياسياً من مختلف الاتجاهات الوطنية والقومية والدينية، إضافة إلى إصدار العديد من المجلات والصحف الحزبية والمطبوعات المتخصصة (السليحات، 2012).

وبعد تغيير مسار العمل السياسي في الأردن في العام 1989، والمتمثل برفع الحظر عن الأحزاب، سمحت الدولة بالعمل الحزبي والتعددية السياسية، حيث تكونت العديد من الحكومات بعد ذلك التاريخ، والتي عمدت إلى إشراك النواب في الحكومة، إلا أنه وبعد تلك الفترة توقف هذا النهج ولم تشترك الأحزاب بشكل كبير في العملية السياسية، ومن أهم الأسباب وراء ذلك هو فرض نظام الصوت الواحد الذي جاء بقانون الانتخاب عام 1993، ليحل محل تعدد الأصوات للناخب، الذي استمر العمل به حتى عام 2010 (الطراونة، 2018: 99).

إلا أنه وأمام هذا الواقع، يرى المراقبون والمهتمون بالشأن السياسي الأردني، أن المشكلة الأبرز للعمل الحزبي في الأردن، لا تتمثل في عددها الكبير وقلة المنتسبين لها فحسب، بل في غياب كتل وتيارات رئيسية يمكنها أن تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه لمؤسسات المجتمع المدني، ويمكنها أن تؤسس لحياة برلمانية نشطة ومؤثرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في الدولة، فالمتابع للشأن الحزبي في الأردن يجد أن غالبية الأحزاب السياسية هي أحزاب شعارات ولا تمتلك برامج عمل فاعلة على مستوى الوطن، لحل المشاكل التي تواجه المجتمع (نصرأوين، 2016: 535). وقد جرت محاولات جدية للتفاهم على بعض الإصلاحات السياسية في البلد، من أبرزها إعادة النظر في قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، بهدف الدفع نحو تحقيق التنمية السياسية وتعزيز النهج الديمقراطي، إلا أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من طرح الأفكار الجدية في هذا الأمر، كما أنها لم

تتمكن من الوصول إلى قواسم مشتركة فيما بينها، فغالبية الأحزاب السياسية تجد مكانها في توجيه النقد للحكومة دون تقديم الحلول المناسبة، وبالتالي فإن ضعف المشاركة الحزبية في العمل السياسي، وعدم وجود برامج حقيقية لهذه الأحزاب، تهدف إلى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية يشكل عائقاً حقيقياً أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن (حياصات، 2013: 130).

الفرع الثاني: ضعف بنية مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في الحياة السياسية

نشأت مؤسسات المجتمع المدني في الأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، ممثلة بالهيئات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية، وفي بداية خمسينيات القرن الماضي برز العديد من الأحداث التي أسست لوجود هذه المؤسسات، من أبرزها صدور الدستور الأردني عام 1952، الذي كفل حق الأردنيين في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وبين القواعد التنظيمية والقانونية لعمل المؤسسات الأهلية، فقد نصت الفقرة (2) من المادة (16) من الدستور على أنه "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور". كما ونصت الفقرة (2) من المادة (23) من الدستور على أنه "تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً".

كذلك صدر قانون رقم (35) لسنة 1953 كتشريع عمالي يعترف بحق التنظيم النقابي للعمال، ما نتج عنه تأسيس العديد من النقابات العمالية وقيام الاتحاد العام للنقابات العمالية، وفي العام 1959 تم تشكيل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تلاه صدور قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966.

وتستمد مؤسسات المجتمع المدني قوتها وفعاليتها من استقلاليتها والفصل بينها وبين مؤسسات الدولة الرسمية، ومن تعدد مصادر قوتها المالية والبشرية، إضافة الى وجود نظام اجتماعي ديمقراطي قائم على إعطاء مساحة كبيرة من حرية التنظيم وممارسة النشاط، كما تعتبر القوانين الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني من أبرز العوامل التي قد تحد من قدرتها على ممارسة نشاطها وانخراطها في العمل السياسي، وذلك لما تفرضه من قيود ومحددات على مواردها المالية، وإعطاء المجال للجهات الحكومية بالإشراف على عملها، ومنح الصلاحيات لهذه الجهات لمنح أو عدم منح الترخيص لهذه المؤسسات لممارسة نشاطها، إضافة الى صلاحيات مراقبة نشاطها والإشراف على انتخاباتها والتدخل في عضوية أفرادها واجتماعاتهم، وهي صلاحيات نجدها في العديد من القوانين، كقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 وتعديلاته، والقوانين الناظمة لعمل النقابات المهنية (النوايشة، 2011: 80-81).

فعلى سبيل أجازت الفقرة (2) من المادة (6) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لوزير التنمية الاجتماعية قبل تسجيل الجمعية الخيرية او الهيئة الاجتماعية او الاتحاد ان يستأنس برأي الجهات الأمنية ممثلة بالمحافظ ضمن منطقة الاختصاص الذي يبدي رأيه بشأنها خلال مدة اقصاها (30) يوماً. وبالتالي فقد ساهمت هذه القوانين وبشكل كبير في الحد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وانخراطها في العمل السياسي البناء.

الفرع الثالث: دور العشيرة في رسم تشكيلة مجلس النواب

تعتبر العشيرة أو القبيلة واحدة من المظاهر والسمات البارزة في تشكيل بنية المجتمع العربي عموماً والمجتمع الأردني على وجه الخصوص، حيث تشكل العشيرة البنية الاجتماعية والذهنية للمواطن الأردني، على الرغم من تطور الحياة وتطور الجانب الثقافي والتعليمي لأبناء المجتمع

(الرواشدة، 2010). حيث كان ولا يزال للعشيرة دور بارز في رسم تشكيلة مجلس النواب، الأمر الذي أضعف من ثقة أبناء المجتمع الأردني بمجلس النواب وكفاءته، الذين يرون بأن الدور المحوري لمجلس النواب في التشريع والرقابة المساءلة قد تم اضعافه بسعي النواب للحصول على خدمات لأنفسهم وأقربائهم من نفس العشيرة، وبالتالي أضرب بسمعة مجلس النواب بين الأردنيين، (المصري، 2016: 42).

فقوة العشيرة ودورها البارز في تحديد تشكيلة مجلس النواب، ساهم وبدرجة كبيرة في الحد من قدرة الأحزاب السياسية على القيام بدورها المفترض، وتشكيل مجالس نيابية على أساس حزبي، قادرة على تبني مفهوم الحكومة البرلمانية، التي يكون أساس عملها خدمة أبناء المجتمع كافة بغض النظر عن انتمائاتهم العشائرية.

كما فشلت الأحزاب السياسية الأردنية في التعامل مع النسيج الاجتماعي القائم على أساس عشائري، وأن كل ما فعلته معظم هذه الأحزاب السياسية هو محاولة، حيث يقوم الحزب بترشيح أعضائه للانتخابات البرلمانية ممن يمتلكون ثقل وقاعدة عشائرية كبيرة استغلال الثقل العشائري، وبالتالي تعزز شعور المواطن الأردني بأن العشيرة هي التي تحقق له المكانة السياسية المرموقة، وتجعله لا ينظر إلى انتمائه الحزبي السياسي على أنها أمر ضروري وملح، وبالتالي فإن العشيرة كانت ومازالت الحلقة الأقوى في رسم ملامح العملية السياسية في الأردن، وهي منافس قوي للأحزاب (السليحات، 2012).

الفرع الرابع: دور المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية من الركائز الأساسية في العمل السياسي في الأردن، والتي تعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، وتغيير سلوك أبناء

المجتمع في ارتباطاتهم العشائرية سياسياً، وتوجههم نحو اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، وقناعتهم بأن ما يحدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية (المصري، 2017: 42-43).

ولعل من أبرز مؤسسات التنشئة السياسية هي الأحزاب التي تعتبر أداة من أدوات التنمية السياسية، وتقوم بدور فاعل في التنشئة السياسية التي هي عملية يكتسب من خلالها المواطن القيم والاتجاهات السائدة ذات الدلالات السياسية" (الحسامي، 2010: 9).

إضافة إلى مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى من نقابات وجمعيات واتحادات التي تسهم بشكل كبير في حركة الإصلاح السياسي المنشود في الأردن، من خلال إتاحة الفرصة لأبناء المجتمع من التعبير عن آرائهم، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم، وبالتالي تعتبر مؤسسات تعليمية تعزز من مبدأ المشاركة السياسية الفاعلة وتفتح آفاق الحوار من خلال ما تنظمه من ندوات ومؤتمرات، ونقل لتجارب الآخرين في مجال العمل السياسي (حياصات، 2013: 139-140).

كما تعتبر اتحادات الطلبة من أبرز أشكال التنظيمات الطلابية، التي تهدف إلى تنشئة الشباب وتنقيفهم على ممارسة بعض أشكال الديمقراطية والعمل السياسي من خلال الحكم الذاتي والمشاركة، وبالتالي اكسابهم الخبرة في العمل السياسي مستقبلاً (الزبون وأيوب، 2015: 1511).

مما سبق يرى الباحث أنه لا بد من تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن ابتداءً من الأحزاب، ومن ثم النقابات والاتحادات والجمعيات، وحتى الجامعات ممثلة باتحادات الطلبة فيها، للوصول إلى مجتمع مثقف سياسياً وعلى درجة كبيرة من الوعي والادراك بحقوقه وواجباته التي حددها الدستور، وبالتالي تفعيل العمل السياسي والحزبي الذي يعتبر أحد أبرز ركائز تشكيل

الحكومات البرلمانية. هذا بالإضافة الى دور الأسرة في دعم أبناءها الشباب للانخراط بالعمل الحزبي والسياسي وعدم ثيهم عن ذلك خوفاً عليهم.

الفرع الخامس: ضعف الكتل النيابية

الكتلة البرلمانية هي تجمع من عدد من النواب، بهدف تبني مواقف موحدة تجاه كافة المسائل الأساسية في العمل التشريعي والرقابي ابتداء من التصويت على الموازنة العامة للدولة والثقة للحكومة ومراحل التشريع المختلفة وانتهاء في التأثير على مراحل صنع القرار (أبو غزالة، 2007: 28). وتقوم فكرة الكتل البرلمانية على توافق عدد من النواب على مجموعة من المبادئ والأفكار ركة، حيث تتشكل الكتل النيابية عادة بعد ظهور نتائج الانتخابات وقبل انعقاد دورات المجلس إذ يتفق بعض النواب على أجندة عمل لتنفيذها أثناء انعقاد المجلس وعلى خطوط عريضة لبرنامج عمل ترك يجمعهم. كما يمكن تشكيل الكتل النيابية في أي وقت أثناء انعقاد الفصل التشريعي بأن يتوافق عدد من النواب على آلية معينة للتعامل مع مستجدات العمل النيابي والموضوعات التي يتم طرحها على الدورة البرلمانية (نصراوي، 2016: 240).

ويشير الواقع العملي للكتل البرلمانية في مجلس النواب الأردني الى ضعف وهشاشة بنية هذه الكتل حيث أنها لا تتشكل على أسس فكرية وبرامجية واضحة، وانما على اعتبارات شخصية ومكونات إجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى إهيار هذه الكتل وعدم قيامها بالدور المطلوب (المصري، 2017: 7).

إن ضعف الأساس الذي تقوم عليه الكتل البرلمانية، وبنائها على المصالح الشخصية للأعضاء، يعتبر من المعوقات التي قللت من مستوى الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة (الدويك، 2007).

وعليه يرى الباحث أنه وحتى يتم تفعيل دور الكتل النيابية في تشكيل الحكومة البرلمانية، لا بد من وضع إطار مفاهيمي واضح مبني على أسس واضحة وفهم مشترك لطريقة وصول الكتل النيابية إلى وضع برامج عمل وخطط متفق عليها بين كافة الأطراف كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي. إضافة إلى مراجعة الممارسات المتعلقة بالكتل النيابية في مجلس النواب، وإيجاد نظام قانوني خاص بها لتنظيمها من حيث تحديد طرق تشكيل الكتل النيابية وآلية عملها. فعلى سبيل المثال، فإن الأحزاب السياسية التي نشأت في إنجلترا كانت نشأة داخلية بناء على كتل برلمانية تشكلت داخل البرلمان، وكننتيجة لتوافق أيديولوجي منهجي مصالحي.

المطلب الأول: متطلبات تشكيل الحكومة البرلمانية وفقاً للنظام السياسي الأردني

بعد البحث في المعوقات والتحديات التي تواجه تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن، لا بد من تحديد متطلبات وركائز تشكيل الحكومة البرلمانية وفقاً للنظام السياسي الأردني، وهي على النحو الآتي:

الفرع الأول: وجود أحزاب وطنية فاعلة

من أبرز مقومات تشكيل الحكومة البرلمانية هو وجود أحزاب سياسية فاعلة ولديها القدرة والامكانية على مراعاة مصالح واحتياجات المجتمع الأردني، وأن تمتلك برامج وطنية شاملة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وبالتالي فإن وصول الأحزاب الوطنية السياسية القوية والتي تمتلك خطط وبرامج هادفة تمتد لأربع سنوات إلى مجلس النواب، وبأغلبية المقاعد النيابية، ستعطيها الفرصة الكبيرة لإشراك أعضاء هذا الحزب من النواب كوزراء في الحكومة (المصري، 2017: 34).

وهذا ما أكد عليه ودعا له جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في الورقة النقاشية الثالثة عندما أشار إلى رؤيته للنظام السياسي القائم تطوير عدد منطقي من الأحزاب تعكس مختلف

توجهات الأطياف السياسية، وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، وتشجيع هذه الأحزاب على العمل الجماعي مع مختلف الأطياف في مجلس النواب، ومحاولة تجمعهم على أساس مبادئهم المشتركة والسياسات التي تنصدر أولوياتهم، لما في ذلك من دور بارز في تشكيل كتل نيابية أكبر للمساهمة في تحقيق الفاعلية البرلمانية المنشودة والتنمية السياسية (الورقة النقاشية الثالثة، 2013).

الفرع الثاني: تعديل الدستور

لعل من أبرز مقومات تشكيل الحكومة البرلمانية، والتي لا تقل أهمية عن المتطلب الأول المتمثل بوجود أحزاب وطنية فاعلة، هو تحديد صلاحيات واختصاصات رئيس الحكومة والوزراء، فمن المعلوم أن مجلس الوزراء هو الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية في الأردن، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء ويمثلون بمجملهم الحكومة، وبحسب المادة (35) من الدستور الأردني فإن "الملك هو من يعين رئيس الوزراء ويقبله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقبلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب من رئيس الوزراء"، كما نص الدستور في المادة (41) على أن "مجلس الوزراء يتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة، ويعد الوزير مسؤولاً عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته".

وبالتالي يرى الباحث أنه وعلى ضوء النصوص الدستورية السابقة والتي تبين آلية اختيار وتعيين رئيس الوزراء والوزراء، فإن رئيس الوزراء هو من يتولى اختيار الوزراء من الناحية القانونية، فالاقترح والتنسيب بتعيين الوزراء الذين يرشحون لهذه المواقع الوزارية والمناصب هو من صلاحيات رئيس الوزراء فهو حق منحه إياه الدستور الأردني. وهنا لا بد من الوقوف عند نقطة في ذات الأهمية وهي التفرقة بين التعيين والتنسيب بالتعيين لأعضاء الحكومة من الوزراء، فالتنسيب هو

بمناخبة اقتراحاً وتوصية أولية على تعيين أشخاص محددين كوزراء، وهو كما ذكرناه من صلاحيات رئيس الوزراء بموجب المادة (35) من الدستور الأردني، وبالتالي فإن هذا لا يمكن أن يحدث أية آثار قانونية من غير اكتمال المرحلة التي تليه وهو التعيين، والتنسيب هنا لا يمكن أن يكون ملزماً للملك، فله حق الاعتراض على تنسيب أي شخص لدخول الوزارة بعد التنسيب من قبل رئيس الوزراء، باعتباره رئيس السلطة التنفيذية.

فسلطة تعيين الوزراء منوطة بجلالة الملك وفقاً لأحكام الدستور الأردني وليس بيد رئيس الوزراء، وذلك بصور الإرادة الملكية السامية بتحديد وتسمية الوزراء. وعليه فإن التنسيب لا يرقى الى مستوى التعيين من الناحية القانونية، فالتعيين هو القرار النهائي الذي يحقق الآثار القانونية المترتبة عليه بمجرد صدوره من قبل الملك بإرادة ملكية سامية، وبالتالي يمنح التعيين صفة الوزير للشخص ما لم يكن يحمل هذه الصفة مسبقاً (شطناوي، 2013).

وعليه فإن تعديل المادة (35) من الدستور وتقييد حق الملك في تعيين رئيس الوزراء برئيس الحزب الفائز في الانتخابات قد يثير أزمة دستورية في حال رفض رئيس الحزب الفائز تشكيل الحكومة لسبب أو لآخر، وهو ما حدث عام 1956 عندما عضو الحزب الوطني الاشتراكي الفائز في الانتخابات المرحوم عبد الحليم نمر عن تشكيل الحكومة، وتمنى على الملك الراحل الحسين بن طلال تعيين المرحوم سليمان النابلسي رئيساً للوزراء بصفته الأمين العام للحزب ذي الأغلبية البرلمانية، والذي كان قد ترشح للانتخابات ولم يحالفه الحظ. فلو كان النص الدستوري كما يرغب البعض في تقييد حق الملك في اختيار رئيس الوزراء برئيس الحزب الفائز لما جاز تعيين سليمان النابلسي رئيساً للوزراء (نصراوين، 2013: 224).

وبالعودة الى إمكانية تطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية في الأردن، فإن المسؤولية السياسية عن إدارة شؤون الدولة ستلقى بشكل كامل على الحكومة البرلمانية ممثلة برئيس وزرائها المنتخب ووزرائه وذلك أمام مجلس النواب (نصراوي، 2016: 536). وهو ما لا يتوافق مع ما هو مطبق حالياً في الأردن، حيث أن رئيس الوزراء يتم اختياره من قبل الملك وفقاً للدستور، كما أن الملك هو من يعين الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء.

وحتى يتم المباشرة في بناء نظام الحكومات البرلمانية في الأردن، فإنه لا بد من إجراء التعديلات على الدستور لتغيير آلية اختيار رئيس الوزراء، وهذا ما أشار اليه جلالة الملك في الورقة النقاشية الثانية، حيث حدد جلالته عدداً من المعايير التي تشمل عليها آلية اختيار رئيس الوزراء في المرحلة القادمة، وهذه المعايير هي (الورقة النقاشية الثانية، 2013):

- رئيس الوزراء القادم، والذي ليس من الضروري أن يكون عضواً في مجلس النواب، سيتم تكليفه بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية.
- إذا لم يبرز ائتلاف أغلبية واضح من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية.
- سيقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة البرلمانية الجديدة والاتفاق على برنامجها، والتي ينبغي عليها الحصول على ثقة مجلس النواب، والاستمرار بالمحافظة عليها.

يشار هنا الى أن التعديلات الدستورية لعام 2011 قد أسفرت عن إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تتولى مهمة الإشراف على العملية الانتخابية وإدارة كافة مراحلها، وبالتالي التخلص من هيمنة السلطة التنفيذية على إجراء الانتخابات النيابية حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (67) المعدلة

من الدستور على أنه "تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقرها مجلس الوزراء"، واستناداً لهذا النص الدستوري فقد أنشئت الهيئة المستقلة للانتخاب بموجب القانون رقم (11) لعام 2012، وذلك كهيئة مستقلة تتمتع بشخصية إدارية تكون مهمتها الإشراف على كافة مراحل العملية الانتخابية وتنفيذ انتخابات حيادية وشفافة، تقوم على مبادئ العدالة وسيادة القانون (نصراوين، 2016: 528).

الفرع الثالث: تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب

لتحقيق فكرة تطبيق الحكومة البرلمانية على أرض الواقع، لا بد تغيير الصورة النمطية للأعراف البرلمانية وهذا لا يتم إلا بتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يسهم في تطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية، والغاية من ذلك هو أن تساهم هذه الأعراف البرلمانية في تأطير آلية تشكيل الحكومات من خلال التشاور والتوافق بين الكتل النيابية (المصري، 2017: 35). وذلك تماشياً مع رؤية جلالة الملك في الورقة النقاشية الثالثة عندما دعى إلى تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء، بأن يتم ذلك بالتشاور مع إئتلاف الأغلبية من الكتل النيابية لاختيار رئيس الوزراء (الورقة النقاشية الثالثة، 2013).

فوفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013، فإنه ولتشكيل كتلة نيابية يجب أن لا يقل عددها عن (10%) من أعضاء المجلس (المادة 25/أ من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2013). وهذه النسبة برأي الباحث قليلة جداً إذا ما أردنا الوصول إلى حكومة نيابية من خلال الكتل النيابية في ظل عدم وجود حزب سياسي قوي قادر على تولي هذه المهمة، والأصل تغيير الصورة التقليدية للكتل النيابية وتحفيزها للارتقاء بعملها وبرامجها إلى تشكيل حكومة برلمانية، وهذا لا يتم إلا إذا تم تمثيل هذه الكتلة بعدد أكبر من أعضاء مجلس النواب. إضافة لذلك فإن النظام

الداخلي الحالي لمجلس النواب الأردني قد خلى من أية نصوص واضحة وصريحة تتعلق بتنظيم الكتل النيابية، من حيث آلية عملها والرقابة عليها وبرامج عملها، وحتى أحكام انتهائها والانسحاب منها، وبهذه الصورة فإن فالنظام الداخلي لمجلس النواب لا يعترف بوجود الكتل النيابية، ولا يتعامل معها بإعتبارها من الأعراف البرلمانية.

ويرى الباحث أنه وحتى يتم تفعيل دور الكتل النيابية في تشكيل الحكومة البرلمانية، لا بد من وضع إطار مفاهيمي واضح مبني على أسس واضحة وفهم مشترك لطريقة وصول الكتل النيابية إلى وضع برامج عمل وخطط متفق عليها بين كافة الأطراف كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي. إضافة الى مراجعة الممارسات المتعلقة بالكتل النيابية في مجلس النواب، وإيجاد نظام قانوني خاص بها لتنظيمها من حيث تحديد طرق تشكيل الكتل النيابية وآلية عملها.

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتحديد الواقع الفعلي لدور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية، وما هو المطلوب لتحقيق هذا الدور مستقبلاً، من خلال تناول واقع الأحزاب السياسية في الأردن، ومدى تمثيلها في المجالس النيابية، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه وصول الأحزاب السياسية الأردنية لتشكيل حكومة برلمانية قادرة على تلبية طموح واحتياجات المواطنين. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وفي الفصل الثاني تم عرض الإطار النظري والدراسات السابقة الفصل الثالث تم التطرق الى واقع الأحزاب السياسية الأردنية، من خلال تقسيمه الى مبحثين، تم تخصيص المبحث الأول لتحديد ماهية الأحزاب السياسية، أما المبحث الثاني فتناول تاريخ العمل الحزبي في الأردن وتمثيلها في المجالس النيابية (ما قبل الاستقلال-2018). وفي الفصل الرابع تم التطرق الى أبرز المحطات التي مر بها هذين القانونين الى أن وصل الى الصيغة الحالية، من خلال تقسيمه الى مبحثين، في المبحث الأول تم تسليط الضوء على قوانين انتخاب أعضاء مجلس النواب، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للمبحث في القوانين الناظمة للعمل الحزبي. وجاء الفصل الخامس للمبحث في دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية، حيث قسم الى مبحثين، في المبحث الأول تم التطرق الى ماهية الحكومة، أما المبحث الثاني فخصص للمبحث في إمكانية تطبيق الحكومة البرلمانية في الأردن والمعوقات والصعوبات التي تحد من تحقيق هذا الأمر. وقد توصلت الدراسة

الى عدد من النتائج، وعلى ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، وهذه النتائج والتوصيات هي على النحو التالي:

النتائج

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتي سنستعرضها على النحو التالي:

- أظهرت الدراسة أن الأحزاب السياسية في الأردن تتوزع على خمسة تيارات حزبية رئيسية تتضمن تيار الأحزاب الإسلامية، وتيار الأحزاب اليسارية، وتيار الأحزاب القومية، بالإضافة الى تيار أحزاب الوسط، ويندرج التيار الإسلامي واليساري والقومي تحت (الأحزاب العقائدية)، بينما يطلق على تيار أحزاب الوسط بأحزاب البرامج.

- مر العمل الحزبي في الأردن بالعديد من المراحل والتجاذبات السياسية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال (1919-1946م) وحتى يومنا هذا، لعل من ابرز مراحلها هو قيام الأحزاب السياسية الأردنية بتشكيل حكومة برلمانية، سميت بحكومة سليمان النابلسي عام 1956، والتي شكلها الحزب الوطني الاشتراكي آنذاك، بالتعاون مع عدة أحزاب سياسية أخرى، الا انه ومنذ ذلك الوقت لم يشهد الأردن ولادة حكومة برلمانية جديدة، بقيادة أحد الأحزاب السياسية او ائتلاف حزبي من الأغلبية البرلمانية، حيث كانت الأحزاب في تلك الفترة أذرع للأنظمة السياسية العربية وغيرها.

- سعت الحكومة الأردنية وبتوجيهات سامية من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني الى اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية والعمل الحزبي لدى كافة أبناء المجتمع، من خلال سن تشريعات عصرية تلائم طموحات الشارع الأردني، تتعلق بتنظيم العمل الحزبي وانتخاب أعضاء مجلس النواب، حيث تم إجراء تعديلات عديدة على هذه التشريعات الى أن

تم الاستقرار على القانون الحالي للأحزاب السياسية وهو القانون رقم 39 لعام 2015.

والقانون الحالي لانتخاب أعضاء مجلس النواب رقم (6) لسنة 2016.

- توصلت الدراسة الى أن الحكومة البرلمانية هي الحكومة التي تشكلها الأغلبية السياسية في البرلمان، ممثلة بالأحزاب السياسية أو الكتل البرلمانية، بحيث يتم اختيار رئيس الوزراء من هذه الأحزاب أو الكتل البرلمانية التي تتمتع بالأغلبية. وحتى يتم ذلك لا بد من توفر ثلاثة عناصر مجتمعة، هي: وجود برلمان منتخب من قبل الشعب، وحصول حزب سياسي أو ائتلاف حزبي على أغلبية مقاعد مجلس النواب، وأن يشكل الحزب أو الائتلاف الخاسر حكومة موازية للحكومة المنتخبة تسمى حكومة ظل.
- أظهرت الدراسة أنه وفي ظل غياب الأحزاب السياسية القوية عن المشهد السياسي الأردني فإن تشكيل حكومة برلمانية قد يبدو صعباً في الوقت الحالي، إلا أن التوجه هو أن يقوم جلالة الملك بإجراء مشاورات مع الكتل البرلمانية حول اسم رئيس الوزراء واختيار رئيس الوزراء بناء على هذه المشاورات.
- بينت الدراسة أن ضعف المشاركة الحزبية في العمل السياسي، وعدم وجود برامج حقيقية لهذه الأحزاب، تهدف الى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، يشكل عائقاً حقيقياً أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.
- أظهرت الدراسة وجود ضعف وهشاشة بنية الكتل البرلمانية في مجلس النواب الأردني، فهي لا تتشكل على أسس فكرية وبرامجية واضحة، وإنما على اعتبارات شخصية ومكونات إجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى إنهيار هذه الكتل وعدم قيامها بالدور المطلوب، وأن ضعف

الأساس الذي تقوم عليه الكتل البرلمانية، وبنائها على المصالح الشخصية للأعضاء، يعتبر من المعوقات التي قللت من مستوى الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة وضع إطار مفاهيمي واضح مبني على أسس واضحة وفهم مشترك لطريقة وصول الكتل النيابية إلى وضع برامج عمل وخطط متفق عليها بين كافة الأطراف كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي. إضافة الى مراجعة الممارسات المتعلقة بالكتل النيابية في مجلس النواب، وإيجاد نظام قانوني خاص بها لتنظيمها من حيث تحديد طرق تشكيل الكتل النيابية وآلية عملها.
- نشر التوعية بين صفوف الشباب الأردني، عن أهمية إقامة حكومة برلمانية في الأردن، والاسترشاد بالأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، التي دعى فيها جلالة الملك الى ضرورة إجراء حواراً وطنياً شاملاً، حتى يتسنى وضع الأسس الديمقراطية السليمة، والأخذ بالتطور اتجاه إيجاد حكومات برلمانية فاعلة تقوم بالأساس على وجود أحزاب سياسية وطنية قوية، على أن تتبنى وزارة الثقافة ووزارة الشباب ووزارة التنمية السياسية ووزارة التربية والتعليم هذا الدور.
- تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن ابتداءً من الاحزاب، ومن ثم النقابات والاتحادات والجمعيات، والجامعات ممثلة باتحادات الطلبة فيها، للوصول الى مجتمع مثقف سياسياً وعلى درجة كبيرة من الوعي والادراك بحقوقه وواجباته التي حددها الدستور، وبالتالي تفعيل العمل السياسي والحزبي الذي يعتبر أحد أبرز ركائز تشكيل الحكومات البرلمانية.
- إعادة النظر في آلية الدعم المالي المقدم للأحزاب السياسية وتوسيع نطاقه، حتى يتسنى للأحزاب السياسية القيام بدورها، وتشجيع الشباب للانخراط في العمل الحزبي.

- اجراء التعديلات المناسبة على الدستور الأردني وقوانين الاحزاب والانتخاب، بشكل يضمن إزالة العقبات أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.
- لا بد من تدريس الثقافة السياسية وأهمية الأحزاب ودورها في الوصول الى نظم ديمقراطية عصرية في المدارس والجامعات.

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. المصادر

- الدستور الأردني.
- ابن منظور، لسان العرب، ج1.

القوانين

- قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (39) لسنة 2015.
- قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (29) لسنة 2012.
- قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (9) لسنة 2007.
- قانون الانتخاب رقم (22) لسنة 1986.
- قانون الانتخاب رقم (14) لسنة 1989.
- قانون الانتخاب رقم (15) لسنة 1993.
- قانون الانتخاب رقم (34) لسنة 2001.
- قانون الانتخاب رقم (11) لسنة 2003.
- قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012.
- قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016.

2. الكتب العربية

- أبو غزالة، هيفاء (2007)، دراسات برلمانية اقليمية، ط1، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان - الأردن.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1.
- الشرفاوي، سعاد (2007)، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، ط1.
- شطناوي، علي (2013). النظام الدستوري الأردني، الكتاب الثالث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الظاهري، لمى علي والعكيلي، علي مجيد (2017)، مدى تأثير التعددية الحزبية على اختيار رئيس الدولة، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1.
- الغزال، اسماعيل (1996)، الدساتير والمؤسسات السياسية، القاهرة، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
- الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب (1991)، الأنظمة السياسية، بغداد، مطبعة دار الحكمة.
- متولي، عبد الحميد (1993). القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر.
- مشاقبة، أمين (2017)، النظام السياسي الأردني: القانون الدستوري لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011، دون دار نشر، ط13.

- المشاقبة، أمين، والخليلية، هشام (2016). الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن. عمان: منتدى الفكر العربي.
- المشاقبة، أمين مهنا (1998). النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية. دائرة المكتبة الوطنية: عمان، الأردن.
- مصالحة، محمد (1999). التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

3. الدراسات والرسائل الجامعية

- بادي، سامية (2005). المرأة والمشاركة السياسية، التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- الحسامي، أحمد عقلة (2010). الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- حفصي، وليد (2016). دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- حياصات، أيهم هاني (2013). دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن 1989-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الخلايلة، هشام سلمان (2012). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- دويك، نعيمه (2007). الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي في الأردن 2003-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- العدوان، ضرار غالب حميد (2016). الحكومات البرلمانية وآفاق تطويرها قراءة في فلسفة النظام النيابي البرلماني وأهدافه، مركز الرأي للدراسات، عمان، الأردن.
- مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية (2011). مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- مركز القدس للدراسات السياسية (2006). نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
- مركز القدس للدراسات السياسية (2007). دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
- المصري، عبد الكريم حسن عبد الكريم (2017)، متطلبات ومعوقات تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن دراسة استطلاعية على أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.
- النوايشة، عايدة مسلم (2011). دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

4. الدوريات

- الخاروف، أمل محمد، والحسين، ايمان بشير (2010). تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية* 3(2).
- الزبون، محمد سليم وأيوب، حسام محمد سعيد (2015). دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها، *مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية*، مجلد42، ملحق2.
- السليحات، ملوح مفضي (2012). ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، *مجلة دراسات، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية*، مجلد39، عدد2.
- الخوالدة، صالح عبد الرزاق (2018). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية 2007-2013. *مجلة العلوم الاجتماعية* 46(1).
- الشويحات، صفاء نعمة، والخوالدة، محمد محمود (2013). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة وصفية تحليلية. *دراسات العلوم التربوية* 40(2).
- الطراونة، بشار عوض (2018). البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية* 45(2).
- العدوان، عبد الحلیم (2014). الأحزاب الأردنية والمشاركة السياسية: الأحزاب القومية واليسارية نموذجا. *مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 1(1).

- فريحات، ايمان عزي (2012). التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011، *المجلة الاردنية للتاريخ والآثار*، مجلد5، عدد4.
- نزال، زياد (2015). الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق (دراسة في الحريات والحقوق). *مجلة تكريت للعلوم السياسية* 2(2).
- نصراوين، ليث كمال (2013)، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011 على السلطات العامة في الأردن، *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، مجلد40، عدد1.
- نصراوين، ليث كمال (2016)، أثر التعديلات الدستورية لعام 2014 على النظام الدستوري الأردني، *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، مجلد43، ملحق1.
- نصراوين، ليث كمال (2017)، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، *المجلة الدولية للقانون*، عدد25.
- النعيمات، أسامة أحمد، والدروع، خالد خلف (2016). أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية. *دراسات علوم الشريعة والقانون* 43(1).

5. المراجع الالكترونية

- الأحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية (2004)، *المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)*، <https://www.ndi.org>.
- البراري، حسن (2018). *الحكومة البرلمانية المنتظرة*، مقالة منشورة في جريدة الغد الأردنية، <https://alghad.com> تاريخ الدخول: 2019/12/1، pm10.

- الرشواني، منار محمد (2019). الأحزاب السياسية في الأردن: تاريخها الانتخابي. تم استخلاصه بتاريخ 2019/10/15 من خلال الموقع الالكتروني [./https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
- الرواشدة، علاء زهير (2010)، وجهة نظر في دور العشيرة بالمجتمع، مقالة منشورة على الموقع www.jor1jo.com
- العجارمة، نوفان (2012). الحكومة النيابية : المفهوم والتطبيق، مقال منشور على جريدة الرأي الاردنية، <http://alrai.com/article/558856.html> تاريخ الدخول 2019/11/20، 8 pm.
- قاموس المعاني: www.almaany.com
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2015). تاريخ الأحزاب السياسية. تم استخلاصه بتاريخ 2019/10/14 من خلال الموقع الالكتروني <http://www.moppa.gov.jo>
- وكالة الأنباء الأردنية (2019). الرزاز يؤكد أهمية دور الاحزاب في تطوير الحياة السياسية وتعميق الديمقراطية. تم استخلاصه بتاريخ 2019/10/17 من خلال الموقع الالكتروني [./http://petra.gov.jo](http://petra.gov.jo)

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. الكتب

- Ford, R., Goodwin, M. J., & Cutts, D. (2012). Strategic Eurosceptics and polite xenophobes: support for the United Kingdom Independence Party (UKIP) in the 2009 European Parliament elections. **European Journal of Political Research**, 51(2), 204-234.

- Muasher, M. (2011). **A decade of struggling reform efforts in Jordan: The resilience of the rentier system.** Middle East: Carnegie Endowment for International Peace.
- Stubager, R., & Slothuus, R. (2013). What are the sources of political parties' issue ownership? Testing four explanations at the individual level. **Political Behavior**, 35(3), 567-588.
- Sundquist, J. (2011). **Dynamics of the party system: Alignment and realignment of political parties in the United States.** Brookings Institution Press.
- Van Deth, J. (2001). **Studying political participation: Towards a theory of everything.** joint sessions of workshops of the European consortium for political research, Grenoble.

2. الدوريات

- Bakker, T. & De Vreese, C. (2011). Good news for the future? Young people, Internet use, and political participation. **Communication research**, 38(4).
- Bateson, R. (2012). Crime victimization and political participation. **American Political Science Review**, 106(3).
 - Caul, M. (1999). Women's representation in parliament: The role of political parties. **Party politics**, 5(1).
 - Ekman, J., & Amnå, E. (2012). Political participation and civic engagement: Towards a new typology. **Human affairs**, 22(3).
 - Leighley, J. (1996). Group membership and the mobilization of political participation. **The Journal of Politics**, 58(2).
 - Lust-Okar, E. (2001). The decline of Jordanian political parties: myth or reality?. **International Journal of Middle East Studies**, 33(4).
 - Nahar, G. (2012). The impact of political parties on the 2007 Jordanian parliamentary elections. **International Journal of Humanities and Social Science**, 2(16).

- Petersen, M., Skov, M., Serritzlew, S., & Ramsøy, T. (2013). Motivated reasoning and political parties: Evidence for increased processing in the face of party cues. **Political Behavior**.
- Polat, R. (2005). The Internet and political participation: Exploring the explanatory links. **European journal of communication**, 20(4).
- Slothuus, R., & De Vreese, C. (2010). Political parties, motivated reasoning, and issue framing effects. **The Journal of Politics**, 72(3).
- Stolle, D., Hooghe, M., & Micheletti, M. (2005). Politics in the supermarket: Political consumerism as a form of political participation. **International political science review**, 26(3).
- Torki Bani Salameh, M. (2017). Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations. **World Affairs**, 180(4).
- Van Deth, J. (2014). A conceptual map of political participation. **Acta Politica**, 49(3).
- Vitak, J., Zube, P., Smock, A., Carr, C., Ellison, N., & Lampe, C. (2011). It's complicated: Facebook users' political participation in the 2008 election. **CyberPsychology, behavior, and social networking**, 14(3).

3. المراجع الإلكترونية

- BBC News (2007). **Jordan election marred by boycott**. From the website <http://news.bbc.co.uk/> (Retrieved in 16/10/2019).
- White, D. (2018). **What is Political Participation? - Definition, Forms & Examples Video**. From the website <https://study.com/> (Retrieved in 17/10/2019).